

البدا

في ضوء الكتاب والسنة

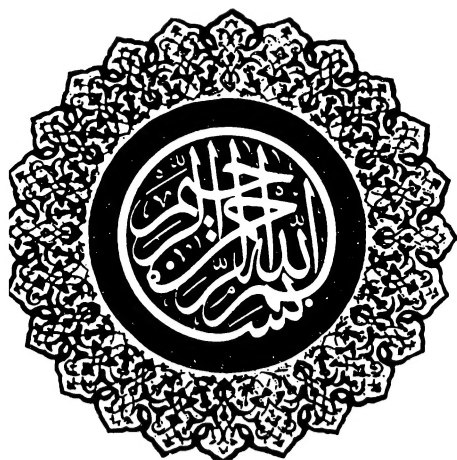
تأليف

الاستاذ الشيخ جعفر السبحاني

٢٠٩



معاونية الرئاسة للعلاقات الدولية
في منظمة الاعلام الاسلامي





البداية

في ضوء الكتاب والسنة

تأليف

الاستاذ الشيخ جعفر السبحاني

٢٠٩



معاونية الرئاسة للعلاقات الدولية
في منظمة الاعلام الاسلامي



الكتاب: البدء في ضوء الكتاب والسُّنة.

المؤلف: الاستاذ الشيخ جعفر السبحاني

جمع وإعداد: جعفر الهادي.

الناشر: معاونة العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الاسلامي.

الجمهورية الاسلامية في ايران — طهران — ص.ب: ١٣١٣ — ١٤١٥٥.

المطبعة: سهر — طهران.

طبع منه: ٥٠٠٠ نسخة.

التاريخ: الطبعة الاولى — ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م.

مقدمة الناشر

في سلسلة مباركة لتوضيح الحقائق، وفي سبيل تحقيق تفاهم اسلامي ايجابي، وتحقيقا لمقومات الموقف الاسلامي الموحد، قامت هذه المنظمة بطبع كتب ومقالات وكراسات مفيدة، وهذا الكراس الذي هو واحد من تلك الحلقات ينبغي ان يطالع بامعان ليكتشف القارئ الكريم ان عقبة كبرى من عقبات التوحيد قد زالت عبر التفاهم على ما يسمى بـ (محل النزاع).
ومن الله تعالى نستمد العون والتوفيق.

معاونة العلاقات الدولية

في

منظمة الاعلام الاسلامي

الفصل الاول

البداء
عند الشيعة الامامية

في هذا الفصل

- البداء عند الشيعة الامامية
- النزاع في البداء لفظيً لامعنويً
- مقدمات سبع:
- الاولى: في تفسير لفظة البداء
- الثانية: في نقل وجهات نظر علماء الشيعة الامامية
- الثالثة: الكتاب والسنة مليئان بالمجاز
- الرابعة: في امكان النسخ وابطال مزاعم اليهود.
- الخامسة: في ان القدر ليس حاكماً على مشيئته وافعاله كما انه ليس حاكماً على حرية الانسان واختياره.
- السادسة: تغيير المقدر والمصير بالاعمال.
- الآيات القرآنية وتأثير العمل الانساني.
- أحاديث أهل البيت وتأثير العمل الانساني.
- روايات أهل السنة وتأثير العمل الانساني.
- تأثير الأعمال الطالحة في تغيير المصير.
- البداء من المعارف العليا.
- إشكالان حول تأثير الدعاء.
- السابعة: الآثار البناءة للاعتقاد بالبداء.
- حقيقة البداء في ضوء الكتاب والسنة.
- نصوص علماء الإمامية في مجال البداء.
- فذلكة البحث.

البَداءُ عند الشيعة الامامية

تحتل مسألة «البداء» في عقائد الشيعة الامامية المكانة الاولى، ولا يخلو كتاب كلامي أو فلسفي من بحث مفصل أو مختصر حول هذه المسألة، وقد اتبعوا في طرح هذه المسألة وتوضيحها القرآن الكريم والسنة المطهرة، ولأجل ذلك نجدهم قد افردوا لهذه المسألة رسائل، ودَوَّنوا كتباً وأبحاثاً بين ما يحمل اسم البداء و اشتهر به، وبين ما ليس له اسم خاص، بل بحث ضمن بحث آخر، ويكفي في ذلك ان شيخنا العلامة البجائة الطهراني «آغا بزرگ» قد ذكر ما يقرب من خمسة وعشرين نموذجاً من هذه الرسائل والأبحاث فلاحظ «الذريعة الى تصانيف الشيعة» الجزء الثالث الصفحة ٥٣-٥٧.

بيد أن هذه المسألة العظيمة رغم ما أُلِّفَ حولها من مؤلفات ورسائل كثيرة كما عرفت تخفى مع الاسف على أعلام أهل السنة قديماً كالبلخي والرازي وغيرهما مع ورودها بجذورها وأصولها وفروعها في الكتاب والسنة.

فبقدر ما تحظى هذه المسألة من الاهتمام والعناية لدى علماء الشيعة الامامية — كما عرفت — تلقى نقداً لا ذعاً وهجوماً عنيفاً من جانب بعض علماء السنة بحيث لا يمر بها أحدٌ منهم الا وسهاجها بشدة وقسوة.

فبينما تعتبر الشيعة الامامية الاعتقاد بالبداء أساساً لأكثر العقائد الاسلامية وأمرأ يقابل معتقد اليهود والنصارى في مجال أفعال الله سبحانه، وفي

مقابل عقيدة «القدرية» الذين يتصورون القدر والتقدير إلهاً ثانياً قائماً على مشيئة الله وإرادته فانه سبحانه لا يقدر ان يغير ما قدر، و يبدل ما قرّر، يعتبره علماء السنة مبدأً هداماً للدين!!

فكيف يمكن ان تكون قضية واحدة موصوفة بوصفين متناقضين: بعض يعتبرها من صميم الدين وجوهره، و بعض آخر يعتبرها فكرة هدامة للدين؟! فهذا الامام الفخر الرازي يختم كتابه «المحصل» بقوله: «إن أئمة الرافضة وضعوا مقالاتين لشيعتهم لا يظهر معهما أحدٌ عليهم: الأول: القول بالبداء، فاذا قالوا انه سيكون لهم قوة وشوكة ثم لا يكون الأمر على ما أخبروه قالوا: بدا الله تعالى فيه»^١

وقد سبق «البلخي» الرازي في هذا الزعم على ما حكاه وذكره شيخنا الاكبر شيخ الطائفة الطوسي (المتوفى عام ٤٨٠هـ) في تبياناه اذ قال: «وحكى البلخي في كتاب التفسير فقال: «قال قوم— ليس ممن يعتبرون ولكنهم من الأئمة على حال— إن الأئمة المنصوص عليهم بزعمهم مفوض اليهم نسخ القرآن وتغييره، وتجاوز بعضهم حتى خرج من الدين بقوله: ان النسخ قد يجوز على وجه البداء وهو أن يأمر الله عزوجل عندهم بالشيء ولا يبدو له، ثم يبدو له فيغيره، ولا يريد في وقت أمره به ان يغيره هو و يبدو له وينسخه، لأنه عندهم لا يعلم الشيء حتى يكون إلا ما يقدره فيعلمه علم تقدير، وتعجبوا فرغموا ان ما نزل بالمدينة ناسخ لما نزل بمكة»^٢.

ثم علّق شيخنا الطوسي رحمه الله على هذا الكلام بقوله: «وأظن انه عنى بهذا أصحابنا الامامية، لأنه ليس في الأئمة من يقول بالنص على الأئمة عليهم السلام سواهم. فان كان عناهم فجميع ما حكاه عنهم باطل وكذب بحدوث العالم.

فاذا كان الاقطاب من الجانبيين على طرفي نقيض من الرأي والموقف بالنسبة الى مسألة واحدة فما هي وظيفة المبتدئ ومن ليس له المام بالابحاث الكلامية، ولا قدم راسخة في المسائل الاعتقادية؟

(١) نقد المحصل ص ٤٢١، نقله عن سليمان بن جرير الزيدي والامر الثاني هو التقية — كما ستعرف —.

(٢) التبيان: المجلد الاول ص ١٣ — ١٤ طبعة النجف عام ١٣٧٦ هـ.

وخلاصة القول: إن الانسان ليحتارشد الحيرة وهو يواجه هذا التناكر والاختلاف في أصل واحد، إذ كيف يمكن أن يكون أصل واحد بمعنى واحد؛ آية توحيد الله وكماله في الخلق والايجاد عند طائفة، وإنكاراً لعلمه سبحانه عند طائفة أخرى؟

هل يمكن ان يكون التفاوت الى هذه الدرجة أمراً صحيحاً وطبيعياً أم ان هذا يكشف عن ان الامر قد دُرسَ في جومن التعصب، وعدم التحقيق و يكشف في نفس الوقت عن أن أكثر المسائل الخلافية نشأت من مثل هذا المنطلق، وعولجت في مثل هذا الجوالذي ينافي مصلحة التحقيق، والبحث الموضوعي في القضايا الفكرية والاعتقادية؟

غير أن القارئ الكريم إذا نظر الى ما سيمر به في هذه الصحائف يقف على أن النزاع القائم على قدم وساق في هذا المجال، إنما نشأ عن عدم تعمق المخالف في مسألة البداء، وعدم وقوفه على نفس ما يدعيه الطرف الآخر، ولو وقف على مراده ومقصده لا تَفَقَّ معه في هذه المسألة، ولقال: إن البداء بهذا المعنى هو عين مانطق به الكتاب العزيز، وتحدثت عنه السنة الطاهرة، وأذن له جهابذة العلم من أهل السنة..

وكم، وكم لهذه المسألة من نظير نشأ فيه النزاع والتشاجر بين الاخوة من الطائفتين لعدم وقوف كل طرف على ما يعتقده الطرف الآخر، ومنها المسألة الثانية التي جعلها الامام الرازي — تبعاً لسليمان بن جرير — مما اخترعته الشيعة الامامية إذ قال:

«والثاني: التقية فكلما أرادوا شيئاً تكلموا به فاذا قيل لهم هذا خطأ، أو ظهر لهم بطلانه؛ قالوا إننا قلناه تقية..»^١

النزاع في البداء لفظي لا معنوي

ولو ان القوم طرحوا هاتين المسألتين في جوهادئ، وبتجرد عن الأهواء والعصبية، واستمعت كل طائفة الى ما تقوله الطائفة الاخرى؛ لوقفوا على

(١) البيان: ج ١ ص ١٣ — ١٤ ط النجف ١٣٧٦ هـ.

«وحدة العقيدة» في كلتا المسألتين، ولعرفوا أن النزاع لفظي وليس معنوياً حقيقياً. ولقد اشار معلم الشيعة الامامية الشيخ المفيد رحمه الله (٣٣٨هـ - ٤١٣هـ) الى هذه الحقيقة، وان النزاع بين الموافق للبداء والمخالف له لفظي وليس معنوياً إذ قال: «أما إطلاق لفظ البداء فانما صرت اليه بالسمع الوارد عن الوسائط بين العباد وبين الله عزوجل، ولولم يَرِدْ به سمع أعلم صحته لما استجزت إطلاقه، كما انه لو لم يَرِدْ على سمع بأن الله يغضب ويرضى ويحب ويعجب؛ لما اطلقت ذلك عليه، سبحانه، ولكنه لما جاء السمع به صرت اليه على المعاني التي لا تأبأها العقول، وليس بيني وبين كافة المسلمين في هذا الباب خلاف، وإنما خالف من خالفهم في اللفظ دون ماسواه وقد أوضحت من عني في إطلاقه بما يقصر معه الكلام، وهذا مذهب الامامية بأسرها، وكل من فارقها في المذهب ينكره على ما وصفت من الاسم دون المعنى ولا يرضاه^١ فلاجل ذلك نزلنا عند رغبة بعض الفضلاء لشرح هذه المسألة على وجه يزيل الإبهام عن حقيقتها حتى يتضح الواقع بأجلى مظاهره، ويعرف الجميع ان النزاع في هذه المسألة لفظي لا معنوي، ولأجل ذلك. نقدم أموراً هي:

مقدمات سبع:

الاولى: في تفسير لفظ البداء

ان «البداء» في اللغة هو الظهور بعد الخفاء. قال الراغب في مفرداته: «بدا الشيء بُدُوّاً وبداء أي ظهر ظهوراً بيّناً، قال الله تعالى: «وبدا لهم من الله

(١) أوائل المقالات ص ٩٢-٩٣.

ولا ننسى أن أحد اعلام السنة في مجلس الخبراء اجتمع بي، وسألني عن حقيقة «البداء» فشرحت له مغزى المسألة، واستمع لما نقوله بهدوء وتفهم فقال:

«إن كان البداء بهذا المعنى فهو مما يعتقده أهل السنة أجمع غير انكم لا تريدون من «البداء» هذا، وإنما تريدون معنى آخر يلزم جهله سبحانه، وظهور الحقيقة له بعد الخفاء».

ثم قال: «لو أتيت بكتاب من قدماء الشيعة يتبني هذه العقيدة كما شرحنا لصدقت كلامك وآمنت بالبداء، فجنّته بكتاب «أوائل المقالات» و«شرح عقائد الصدوق» للعلامة الشيخ المفيد، فأخذ الكتاب الى بيته وطالعه وقلبه ظهراً لبطن، ثم جاء بعد أيام قائلاً:

«لو كان «البداء» بنفس المعنى الذي شرحه معلم الشيعة الشيخ المفيد، فأهل السنة متفقون معه في هذه العقيدة من لدن ضرب الاسلام بجوانحه في الارض».

ما لم يكونوا يحتسبون، و بداهم سيئات ما كسبوا.»

وعلى هذا، فلا يُطَلَق «البداء» في المحاورات العرفية إلا إذا بدله رأي في الشيء لم يكن له ذلك الرأي سابقاً، بأن يتبدل عزمه في العمل الذي كان يريد ان يعمل، ويحدث عنده ما يغير رأيه وعلمه به، فيبدو له تركه، بعد أن كان يريد فعله، او بالعكس وذلك عن جهل بالمصالح والمفاسد.

هذا هو معنى «البداء» وعليه جرت اللغة والعرف. ومن المعلوم انه لا يمكن أن يُطَلَق «البداء» بهذا المعنى على الله سبحانه لاستلزامه حدوث علمه تعالى بشيء بعد جهله به، وهذا محال، ولا أظن ان يقوم مسلم عارف بالكتاب والسنة مُلِمٌ بالمباحث الفلسفية والكلامية، باستعمال لفظ البداء بهذا المعنى في حقه سبحانه، ونسبته بهذا المعنى الى الشيعة — كالبخني والرازي وغيره — ناقلاً له عن سليمان بن جرير، ناشئة عن عدم معرفته بمعتقد الامامية في هذا المجال، وعدم رجوعه الى الاصول المصنفة بأيدي أقطابهم وعلمائهم والروايات الواردة عن اهل البيت في هذا المضمار.

وعلى هذا فلا بد ان يُطَلَب للبداء معنى آخر في هذا المورد سواء أكان استعمال ذلك اللفظ في هذا المعنى الآخر حقيقة ام مجازاً، إذ البحث يدور في صحة المراد من هذه الكلمة، لافي صحة الاستعمال، وان كان الاستعمال أيضاً صحيحاً كما سيوافيك بيانه، ونقله بعض أئمة اللغة كابن الاثير في النهاية.

وعلى كل حال فالامامية القائلة بـ «البداء» في حق الله سبحانه لا تريد منه مانسبه سليمان بن جرير وأخذه عنه الرازي بلا تحقيق وادعاه البخني قبل ذلك وانما تريد من تلك الكلمة معنى آخر كما سيوافيك بيانه، والى ذلك يشير كلام المحقق المجلسي حيث عقب على كلام الرازي بعد نقله قائلاً: «انظر اليه كيف نسب إلى أئمة الدين (الذين لم يختلف مخالف ولا مؤالف في فضلهم وعلمهم وورعهم وكونهم أتقى الناس وأعلاهم شأنًا — ورفعة): الكذب والحيلة والخديعة»^١

* * *

الثانية: في نقل آراء علماء الشيعة

اتفقت الامامية — عن بكرة ابيهم — بانه سبحانه عالم بالاشياء والحوادث كلها غابرها وحاضرها ومستقبلها لا يخفى عليه شيء في الارض ولا في السماء. قال سبحانه:

«إن الله لا يخفى عليه شيء في الارض ولا في السماء»

(آل عمران: ٥)

وقال سبحانه:

«وما يخفى على الله من شيء في الارض ولا في السماء»

(ابراهيم: ٣٨)

وقال سبحانه:

«ان تبدوا شيئاً وتحفه فان الله كان بكل شيء عليمًا»

(الاحزاب: ٥٤)

الى غير ذلك من الآيات المصرحة بعموم علمه، ولا يشذ معتقد أئمتهم عن مفاد تلك الآيات قيد شعرة.

فقد قال الامام أمير المؤمنين (عليه السلام) في هذا الصدد: «كل سر عندك علانية، كل غيب عندك شهادة»^١

وقال (عليه السلام) ايضا «لا يعزب عنه عدد قطر الماء، ولا نجوم السماء ولا سوافي الريح في الهواء، ولا دبب النمل على الصفاء، ولا مقييل الذر في الليلة الظلماء، يعلم مساقط الاوراق، وخفي طرف الاحداق»^٢

وقال الامام الباقر (عليه السلام) «ان الله نور لا ظلمة فيه، وعلم لا جهل فيه، وحياة لا نشور فيه»^٣

وقال (عليه السلام) ايضا: «كان الله ولا شيء غيره ولم يزل عالماً بما كَوْن، فعلمه به قبل كونه كعلمه بعد ما كونه»^٤

(١) نهج البلاغة: الخطبة رقم ١٠٩.

(٢) نفس المصدر: الخطبة رقم ١٧٣.

(٣) بحار الانوار ج ٤ ص ٨٦ باب البدء الحديث ١٨.

(٤) المصدر نفسه الحديث ٢٣.

وقال الامام الصادق (عليه السلام): «ان الله علم لاجهل فيه، وحياة لاموت فيه ونور لاطلمه فيه»^١

وقال الامام الكاظم (عليه السلام): «لم يزل الله عالماً بالاشياء قبل أن يخلق الاشياء كعلمه بالاشياء بعد ما خلق الاشياء»^٢.

وقال الامام ابوالحسن الرضا (عليه السلام):
«روينا أن الله علم لاجهل فيه، حياة لاموت فيه، نور لاطلمه فيه.
(قال) كذلك هو»^٣

وقال الامام الصادق (عليه السلام) في تفسير قوله تعالى «يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أُمُّ الكتاب» (الرعد-٣٩):

«وكل أمر يريد الله فهو في علمه قبل أن يصنعه، ليس شيء يبدو له إلا وقد كان في علمه، إن الله لا يبدو له من جهل»^٤

وقال عليه السلام ايضا: «من زعم ان الله عزوجل يبدو له من شيء لم يعلمه أمس فابروا ومنه»^٥

ومع هذه التصريحات من أئمة المذهب كيف يصح ان يسند الى هذه الطائفة الساعية في تنزيه الله عن كل نقص وعيب، وجهل وعجز، أكثر مما تفعله غيرها من الطوائف والمذاهب بانها تقول بـ «البداء» بالمعنى الملازم للظهور بعد الخفاء، والعلم بعد الجهل؟!!

أفهل يصح أن يسند الى الامام الصادق (عليه السلام) الذي يفسر الآية المذكورة بما نقلناه، انه يقول بشيء يكون مضاداً ومخالفاً لما فسّره الآية؟ هذا من جانب.

ومن جانب آخر نرى أن أئمة الشيعة يقولون:

«ما عبد الله بشيء مثل البداء» ويقولون: «ما عظم الله عزوجل بمثل

(١) المصدر نفسه. ص ٨٤ الحديث ١٦.

(٢) الكافي ج ١ باب صفات الذات

(٣) بحار الانوار ج ٤ ص ٨٤ الحديث ١٧.

(٤) بحار الانوار ج ٤ ص ١٢١ الحديث ٦٣.

(٥) بحار الانوار ج ٤ ص ١١١ الحديث ٣٠.

البداء» و يقولون: «ما بعث الله نبيا حتى يأخذ عليه ثلاثاً: الاقرار بالعبودية وخلع الانداد، وان الله يقدم ما يشاء و يؤخر ما يشاء» و يقولون في حديث آخر: «ماتنبأ نبي قط حتى يُقَرَّ الله تعالى بخمس: بالبداء والمشية...» وفي حديث آخر: «مابعث الله نبياً قط إلا بتحريم الخمر، وأن يقرله بالبداء»

و يقولون: «لويعلم الناس ما في القول في البداء من الأجر ما ففروا عن الكلام فيه»^١

أفهل يصح ان يُنسب الى عاقل — فضلا عن امام الأمة، وصادقها و باقر علومها ومظهرها، بأن الله تعالى لم يُعبد ولم يُعظم الا بالقول بظهور الحقائق له بعد الحفاء، والعلم بعد الجهل، مع ان فيه تعجيزاً لله سبحانه وتنظيراً له للخلق.؟! كل ذلك يؤيد أن المراد من «البداء» في كلمات هؤلاء أمر آخر سوى ما يفهمه المعارضون في عصر الأئمة وما بعدهم، سواء أكان استعمال لفظ «البداء» فيه حقيقة ام كان من باب المجاز والمشكلة، او غير ذلك من الوجوه المصححة لاستعمال تلك الكلمة في حقه سبحانه. التي سيأتى بيانها.

كل ذلك حسب الكتاب والسنة

واما العقل فلقد قامت الأدلة والبراهين العقلية — عند الامامية — على ان علمه سبحانه عين ذاته لازائداً عليه، وانه علم كله لاجهل فيه، وقدرة كله لاعجز فيه، وقد تأيد كل ذلك بالبراهين الفلسفية والكلامية.

بعد هذا وذاك فان تفسير «البداء» في كلام ائمتهم وعلمائهم بالمعنى الباطل الذي لا يصح ان ينسب الى شخص عادي، فضلا عن الأئمة والعلماء تجاف عن الحقيقة.

وبذلك يظهر ان مانقله البلخي والرازي في تفسيرهما ناشئ عن عدم معرفتهما بعقائد الامامية. إذ قال الرازي في تفسير قوله سبحانه: «يحيو الله ما يشاء و يثبت وعنده أم الكتاب»: قالت الرافضة: البداء جائز على الله تعالى، وهو ان يعتقد شيئاً ثم يظهر له أن الأمر بخلاف ما اعتقده، وتمسكوا فيه بقوله: «يحيو الله

(١) للوقوف على هذه الاحاديث راجع: بحار الانوار ج ١ الاحاديث ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥

و ٢٦ من صفحة ١٠٧ الى صفحة ١٠٨ باب البداء.

مايشاء و ثبت» (ثم قال:) ان هذا باطل لأن علم الله من لوازم ذاته المخصوصة، وما كان كذلك، كان دخول التغيير والتبدل فيه محالاً^١ وما حكاه انما اقتعله الذين ينتحون الكذب لغايات واغراض فاسدة واخذة الرازي حقيقة «راهنة»!!

والعجب انه يقول ما يقول رغم ان موطنه ومسقط رأسه (بلدة الري) كان مزدحم الشيعة ومركزهم، وكان هو يعيش بينهم وتجمع بينه وبين أقطاب من متكلمي الشيعة البيئة الواحدة ونخص بالذكر منهم: «محمود بن علي بن الحسين سيد الدين الحمصي الرازي» علامة الامامية في الاصول صاحب كتاب «المنقذ من التقليد والمرشد الى التوحيد»^٢

وكان الأجدر ان يرجع اليهم في أخذ عقيدة الشيعة الإمامية، ولورجع لما تهجم عليها، وكال لها التهم، ولم يكرر في تفسيره ما ذكره في محصله^٣. «ما هكذا تورّد ياسعدُ الإبل»!!

الثالثة: الكتاب والسنة مليئان بالمجاز

ان القرآن الكريم وكلمات البلاء مليئة بالمجاز والمشاكلة. فترى القرآن ينسب الى الله سبحانه، المكر والكيد والخديعة والنسيان والأسف اذ يقول: «انهم يكيدون كيداً، واكيد كيداً» (الطارق—١٥—١٦) ويقول: «ومكروا مكرًا ومكرنا مكرًا» (النمل—٥٠) ويقول: «ان المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم» (النساء—١٤٢) ويقول: «نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُم» (التوبة—٦٧) ويقول: «فلما آسفونا انتقمنا منهم» (الزخرف—٥٥) الى غير ذلك من الآيات والموارد. وليس لأحد ان ينظر الى ظواهر هذه الآيات والالفاظ فيثبت هذه الصفات لله سبحانه وهو أجل مما تعطيه ظواهر هذه الكلمات، بل لابد من التعمق فيها حتى يقف المرء على حقيقة مفادها.

ومن هذا القبيل لفظ «البداء» فلو وُصِف به سبحانه وتعالى في احاديث

(١) تفسير الرازي ج ٤ ص ٢١٦ المطبوع في ٨ مجلدات.

(٢) راجع كتاب الثقات العيون في سادس القرون.

(٣) مرَّ مصدره.

الأئمة من أهل البيت وكلمات العلماء فلا بد من التعمق في الأمر، ولا يصح الاغترار بظاهر هذه الكلمة وظواهر تلك الروايات والاخبار والكلمات، وسيوافيك توضيح ذلك في ما يأتي.

* * *

الرابعة: في إمكان النسخ وإبطال مزاعم اليهود

ان المعروف عن عقيدة اليهود انهم ينعون النسخ في الاحكام، بل يحيلونه مطلقاً سواء أكان في التكوين أم في التشريع.

وقد استدلووا لذلك بوجوه مذكورة في الكتب الاصولية. من ذلك: ان النسخ يستلزم عدم حكمة الناسخ، أو جهله بوجه الحكمة، وكلا الامرين مستحيلان في حقه سبحانه وذلك لأن رفع الحكم الثابت لموضوعه إما أن يكون مع بقاء الحال على ما هو عليه من وجه المصلحة، وعلم ناسخه بها، وهذا ينافي حكمة الجاعل مع انه حكيم مطلقاً.

وإما ان يكون من جهة «البداء» وكشف الخلاف على ما هو الغالب في الاحكام والقوانين العرفية وهذا يستلزم الجهل منه تعالى.

وعلى هذا فيكون وقوع النسخ في الشريعة محالاً، لانه يستلزم المحال^١. هذا هو دليلهم على امتناع النسخ في التشريع، وقد أجاب عنه علماء الاسلام بقولهم:

ان النسخ لا يلزم منه خلاف الحكمة، ولا ينشأ منه «البداء» المستحيل في حقه سبحانه. ويكون الحكم المجعول حكماً حقيقياً، ومع ذلك ينسخ بعد زمان لا بمعنى ان الحكم بعد ثبوته يرفع في الواقع، ونفس الأمر ومن رأس (كأن لم يكن حكماً) كي يكون مستحيلاً على الحكيم العالم بالواقعات بل هو بمعنى ان يكون «الحكم المجعول مقيداً بزمان معلوم عند الله مجهول عند الناس» و يكون ارتفاعه بعد انتهاء ذلك الزمان لانتهاء أمد الذي قُيد به وحلول غايته الواقعية التي انيط

(١) راجع للوقوف على أدلة الطرفين في إمكان النسخ وامتناعه كتاب: «تلخيص المصلح» للمحقق الطوسي ص ٣٦٤ - ٣٦٧ وانوار الملوك في شرح الياقوت والمثل لابي اسحاق ابراهيم بن نوبخت احد علماء الامامية والشرح للعلامة الحلي وارشاد الطالبين ص ٣١٧ - ٣٢١ وكشف المراد طبعة صيدا ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

بها، ومن المعلوم ان للزمان دخلاً في مناطات الاحكام فيمكن ان يكون الفعل مشتملاً على مصلحة في سنين معينة ثم لا تترتب عليه تلك المصلحة بعد انتهاء تلك السنين، وعندئذ ربما تقتضي المصلحة بيان الحكم على وجه الاطلاق مع أن المراد هو المحدود بالحد الزماني، فالنسخ بهذا المعنى تقييد لاطلاق الحكم من حيث الزمان، ولا يستلزم ذلك مخالفة الحكمة أو «البدء» بالمعنى المستحيل في حقه تعالى.

هذا كله حول «النسخ في التشريع».

واما النسخ في التكوين فيراد منه ان الانسان في حياته مخير غير مسير وان له تغيير مصيره اذا غير مسيره.

فالانسان حُرٌّ مختار طيلة حياته، له ان يجعل نفسه. — في ماتبقى من حياته — من السعداء او من الاشقياء على خلاف ما ذهبت اليه اليهود حيث زعموا: «ان قلم التقدير والقضاء اذ جرى على الاشياء في الازل استحال أن تتعلق المشيئة بخلافه».

وبتعبير آخر: ذهبوا الى أن الله قد فرغ من أمر النظام، وجف القلم بما كان فلا يمكن لله سبحانه محوما اثبت، وتغيير ما كتب أولاً^١. ويردهم القرآن الكريم في مجال التشريع بقوله: «ما يؤد الذين كفروا من اهل الكتاب ولا المشركين ان ينزل عليكم من خير من ربكم، والله يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم * ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو

(١) قال صاحب تفسير الكشاف: ان عبد الله بن طاهر دعا الحسين بن الفضل، وقال له: أشكلت عليّ ثلاث آيات دعوتك لتكشفها لي، ثم ذكر قوله تعالى: «كل يوم هو في شأن» وقد صرح ان القلم جف بما هو كائن الى يوم القيامة.

فقال الحسين: ... واما قوله «كل يوم هو في شأن فانها شؤون يديها لاشؤون يتدنّها». وهذه العبارة تكشف عن تسرب عقيدة اليهود الى بعض المسلمين، ولا شك ان ما ذكره الحسين باطل لانه تعالى كل يوم هو في شأن يحدث الاشياء و يتدنّى بها، لا أنه يديها بعدما ابتدأها في الازل. ويدل على هذا الامر قول امير المؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام) «الحمد لله الذي لا يموت ولا تنقضي عجائبه لانه كل يوم في شأن من احداث بديع لم يكن» فانه صريح في ان الله تعالى يحدث في كل وقت ما اراد إحداثه من الاشخاص والاحوال.

(٢) ويظهر من كثير من المفسرين تفسير الآية بالشرعية الاسلامية، وانه سبحانه يقول: «ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها» ويفسرون نسخ الآية بنسخ حكم الآية، ونسها بازالة الآية من

مثلها، ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير» (البقرة ١٠٥-١٠٦)

والى ما ذكرنا يشير كلام النبي (صلى الله عليه وآله) في محاورته مع اليهود، فقد روي عن الامام محمد الباقر (عليه السلام) انه قال: «وجاء قوم من اليهود الى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقالوا: يا محمد هذه القبلة بيت المقدس قد صليت اليها اربع عشرة سنة ثم تركتها الآن، أفحساً كان ما كنت عليه فقد تركته الى باطل فانما يخالف الحق الباطل، او باطلاً كان ذلك فقد كنت عليه طول هذه المدة؟ فما يؤمننا ان تكون الآن على باطل؟ فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): بل ذلك كان حقاً وهذا حق يقول الله: «قل لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء الى صراط مستقيم» اذا عرف صلاحكم في استقبال المغرب أو المشرق امركم به، وان عرف صلاحكم في غيرها امركم به، فلا تنكروا تدبير الله في عباده، وقصده الى مصالحكم»^١.

كما انه سبحانه يرد عليهم في إمكان النسخ في مجال التكوين في الآية التالية إذ يقول:

«ألم تعلم أن الله له ملك السماوات والارض ومالك من دون الله من ولي ولانصير.» (البقرة-١٠٧) ومفاده ان ملك السماوات والارض لله، فله ان يتصرف فيه كيف يشاء وليس لغيره شيء من الملك حتى يوجب ذلك انسداد باب من ابواب تصرفه سبحانه. او يكون مانعاً من تصرف من تصرفاته، فلا يملك شيء شيئاً في قبال ماله كيته، فله ان يتصرف فيكم وفي ما عندكم ماشاء و اراد من التصرف.

كما يصرح سبحانه في آية بل آيات اخرى بانه سبحانه لم يفرغ من أمر

ذاكرة النبي (ص).

ثم ضربوا يميناً وشمالاً محاولين توجيه النسيان، وعدم اجتماعه مع قوله سبحانه: «سقرئك فلا تنسى» (الاعلى-٦)

وهذه التكلفات ناشئة عن الغفلة عن هدف الآية، وانها راجعة الى نسخ الشرائع السماوية السابقة بواسطة الاسلام، والمراد من نسيانها نسيان تلك الكتب، والشرائع بحيث حرفت وبدلت حتى صارت حقيقتها نسياً منسياً.

ونسبة الانساء الى الله نسبة مجازية كما نسب اليه الاضلال باعتبار تمرد المنتسبين حتى خرجوا عن اهلية اللطف والتوفيق. (فلاحظ للتوسع آلاء الرحمان ج ١ ص ١٠٤).

(١) بحار الانوار ج ٤ ص ١٠٥-١٠٦ باب البداء.

الايجاد والخلق والتكوين، وانه كل يوم هو في شأن، اذ يقول: «يمحو الله ما يشاء و يثبت وعنده أم الكتاب» (الرعد—٣٩)

وعلى ذلك فان الله سبحانه مبسوط اليد في مجالي التكوين والتشريع، يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء، ويثبت ما يشاء ويمحو ما يشاء، لا يمنعه من ذلك مانع. وما تخيله اليهود، وما انتحلوه من ان الله قد فرغ من الامر وانتهى من الايجاد والتكوين فصار مكتوف اليدين، مسلوب القدرة، إنها أمر باطل ترده البراهين الفلسفية، والآيات القرآنية والاحاديث الصحيحة.

فهذا هو القرآن الكريم يصرح بكونه «كل يوم هو في شأن» (الرحمن: ٢٩) انه كما يقول سبحانه عن نفسه: «ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين» (الاعراف — ٥٤) والآية مطلقة غير مقيدة بزمان دون زمان.

ولاجل ذلك ينسب الى نفسه كل ما يرجع الى الخلق والايجاد في كثير من الآيات، ويبين ذلك بصيغ فعلية استقبالية دالة على الاستمرار، وناصّة على ان الفيض والخلق والايجاد والتدبير بعد مستمر.

يقول سبحانه: «الم تر أن الله يزجي سحاباً ثم يؤلف بينه ثم يجعله ركاماً فترى الودق يخرج من خلاله وينزل من السماء من جبال فيها من برد فيصيب به من يشاء ويصرفه عن من يشاء...» (النور—٤٣)

فالافعال المتعددة الواردة في هذه الآية أعني قوله: «يزجي، ويؤلف، ويجعل، ويخرج، وينزل» تكشف عن كونه كل يوم هو في شأن، وان أمر الخلق والايجاد والتصرف بعد مستمر ولم يفرغ سبحانه من ذلك، كما تدعيه اليهود.

ونرى انه سبحانه مع تأكيده على نظام العلية والمعلولية في الكون، يصرح بأن تأثير الشفعاء (العلل الطبيعية) يتحقق بارادته كما يقول: «ثم استوى على العرش يدبر الأمر ما من شفيع إلا من بعد إذنه» (يونس—٣)

والمراد من الشفيع هو الوسيط المؤثر من العلل التكوينية، وهو بمعنى الشفع أي الزوج فكأن نظام العلية مؤثر بالانضمام الى ارادة الله سبحانه ومشيئته.

ثم ان بعض المفسرين يطرحون عقيدة اليهود في مجالي التشريع والتكوين في تفسير قوله: «بل يدها مبسوطتان» (المائدة — ٦٤)

غير أن الآية واردة في سياق الانفاق والبذل ويتضح ذلك إذا القينا نظرة على مجموع الآية إذ يقول سبحانه: «وقالت اليهود يد الله مغلولة غُلَّتْ أيديهم ولعنوا بما

قالوا بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء وليزيدن كثير أمنهم» (المائدة: ٦٤) فعبارة «ينفق كيف يشاء» تصريح بأمر آخر وهو مسألة «الانفاق» وإن قوهم «يد الله مغلولة» ناظر الى اغلاق يديه في مقام الانفاق لاغيره مما يرجع الى التشريع أو التكوين، ويؤيد ذلك قولهم: «لقد سمع الله قول الذين قالوا: إن الله فقير ونحن أغنياء» (آل عمران—١٨١)

ومع ذلك كله يمكن جعل قوله تعالى «يد الله مغلولة» مشيراً الى عقيدتهم العامة الكلية حول الله تعالى، وقوله: «ينفق كيف يشاء» رداً على مورد خاص من تلك العقيدة الكلية.

ولاجل ذلك نرى ان الامام الصادق (عليه السلام) يفسر الآية بقوله: «إن اليهود قالوا قد فرغ من الأمر فلا يزيد ولا ينقص، فقال الله جل جلاله تكذيباً لقولهم: «عُلتُ أيديهم، ولُعِنوا بما قالوا بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء»^١ وخلاصة القول: ان قول اليهود: «يد الله مغلولة» يعكس عقيدتهم الكلية في حق الله، وأنه مسلوب الارادة تجاه كل ما كتب وقدر أولاً، وكانت نتيجة تلك العقيدة الكلية عدم قدرته على الانفاق زيادة على ما قدر وقضى، فردَّ الله سبحانه عليهم بإبطال تلك العقيدة أولاً بقوله: «عُلتُ أيديهم» وثانياً بقوله: «بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء».

الخامسة: في ان القدر ليس حاكماً على مشيئته وأفعاله سبحانه ولا على حرية الانسان.

روى الفريقان: المجبرة والمعتزلة عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «القدريّة مجوس هذه الامة» وكلُّ من الفريقين فسر القدريّة بخصمه. فقالت المجبرة: إن المراد بهم المعتزلة القائلة بالاختيار وعدم القدر معلّين بأنهم صوّروا غيره سبحانه وخصوصاً الانسان كإله ثانٍ، مختارٍ في فعله، خالقٍ لعمله، فهو عنده إله ثانٍ، فشبّهوا بالمجوسية لاعتقادهم بالثنوية في الخلق. غير ان استعمال القدريّة في نفاة القدر بعيد جداً لأن القدريّة تطلق على القائل بالقدر، كما ان العدلية تطلق على القائل بالعدل لا على نافية، فإطلاق

القدرية وإرادة من ينفي القدر منه شبه بإطلاق العُدلية، وإرادة من ينفي العدل. وعلى كل تقدير فإن مما لا شك فيه أن القدر أمر ثابت في الدين ولا يمكن إنكاره أبداً، وقد جاء به القرآن الكريم، وصرحت به السنن الصريحة، غير أن الكلام إنما هو في تحكيم القدر في أفعال الله تعالى ومشيته المطلقة، فيثبته المجبرة وينكره الشيعة الإمامية إذ يقولون: إنَّ لله مشيئة في ما قضى وقَدَّر، وإن التقدير لا يجعله مغلول اليدين ومكتوفهما.

فالمغالاة في القدر وتحكيمه على مشيئته، وإجراؤه على أفعاله سبحانه، والقول بانه تعالى محكوم بقَدَره، مما تخالفه البراهين العقلية، وتعارضه الآيات القرآنية مثل قوله سبحانه: «يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب»، وما سبق من الآيتين حول النسخ والإنشاء معللاً سبحانه جوازهما بوجهين، وقد أوضحنا حالهما فلا حظ الآيتين ١٠٦ و ١٠٧ من سورة البقرة.

فالعقيدة الصحيحة عبارة عن عدم تحكيم قدره على إرادته ومشيته. كما أن تعلق قدره بأفعال الانسان يجب أن يكون على وجه لا يسلب الاختيار منه بل يكون الانسان مختاراً في فعله وتركه وعمله ونيته.

فتفسير القَدَر وإجراؤه في أفعاله سبحانه أولاً، وأفعال البشر ثانياً على الوجه اللائح من «القدرية» المستلزم حكمه على أفعال الخالق والمخلوق وإرادتهما ومشيتهما يستلزم الجبر الباطل المحكوم بالعقل والنقل.

ومن المؤسف أن بعض كتب اهل السنة نقلت في ذلك روايات واحاديث في صحاحهم وسننهم ربما يفهم من ظواهرها حكم «القدر» على مشيئته سبحانه، وانه محكوم بتقدير لا يتخلف عنه قيد شعرة، كما يفهم منها حكمه على أفعال الانسان، وانه مكتوف اليدين ومسير في حياته يسير حسبما قدر له وكتب القلم. ونحن نذكر تلك النصوص في كلا المجالين جازمين بأنها لو صحت عن النبي (صلى الله عليه واله) لوجب ان تؤوَّل على وجه يتفق والآيات القرآنية والبراهين العقلية.

الطائفة الأولى

فما ورد في القسم الأول هو من قبيل الأحاديث التالية:

ما رواه الترمذي في باب القدر عن النبي (ص) أنه قال: «إن أول ما

خلق الله القلم فقال: اُكتب، فقال: وما اُكتب؟ قال: اُكتب لِلْقَدَرِ ما كان وما هو كائنٌ الى الأبد»^١.

و يبدو من هذا الحديث أن المخلوق الأول قد خلق ليعارض خالقه في سلطانه، ويمنع جفاف القلم عن ان يفعل سبحانه ما يشاء في خلقه.

كما روى الترمذي أيضاً في كتاب القدر (الباب ١٨) عن عبد الله بن عمر أنه قال: سمعت رسول الله (ص) يقول: «قدر المقادير قبل أن يخلق السماوات والارض بخمسين ألف سنة»^٢.

الطائفة الثانية

واما الطائفة الثانية من الاحاديث فهي من قبيل:
ما رواه البخاري عن أبي هريرة قال قال لي النبي (ص): «جف القلم بما أنت لاق»^٣.

وقد رواه مسلم في صحيحه كذلك.
و ينقل النووي في شرح هذا الحديث... «ويقول المَلَك الموكَّل بالنطفة: «يارب أشقي أو سعيد، فيكتبان... ويكتب عمله وأثره، وأجله ورزقه ثم تطوى الصحف فلايزاد فيها ولا ينقص.»^٤

وفي حديث حذيفة بعد ما يجعله الله سوياً او غير سوي: «ثم يجعله الله شقياً او سعيداً»^٥ وما من نفس منفوسة الا وكتب الله مكانها من الجنة والنار الا وقد كتبت شقية او سعيدة»^٦.

وفي صحيح البخاري «احتج آدم وموسى فقال له موسى: يا آدم أنت أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنة، قال له آدم: يا موسى اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده أتلومني على امر قدّره الله عليّ قبل ان يخلقني باربعين سنة»^٧.

(١) صحيح الترمذي ج ٤ ص ٤٥٧-٤٥٨ باب ١٧ القدر، الحديث: ٢١٥٥.

(٢) صحيح الترمذي ج ٤ ص ٤٥٨.

(٣) صحيح البخاري ج ٨ ص ١٢٢ باب في القدر باب جف القلم على علم الله...

(٤ و ٥) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٦ ص ١٩٣ وص ١٩٤.

(٦) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٦ ص ١٩٣.

(٧) صحيح البخاري ج ٨ «باب في القدر» ص ١٢٢-١٢٧.

و روى البخاري ايضا عن زيد بن وهب عن عبد الله قال: حدثنا رسول الله (ص) وهو الصادق المصدق (الى ان قال: ...) ثم يبعث الله ملكا فيؤمر باربع: برزقه وأجله وشقيّ اوسعيد، فوالله ان احكم اوالرجل يعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها غير باع او ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها، وان الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها غير ذراع او ذراعين فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها»^١ و روى ايضا عن انس بن مالك عن النبي (ص) قال: «وكل الله بالرحم ملكاً (الى ان قال:) أي رب ذكر أم انثى؟ أشقي ام سعيد؟ فما الرزق؟ فما الاجل؟ فيكتب كذلك في بطن امه»^٢

و روي ايضا عن عمران بن حصين قال: قال رجل: يا رسول الله اعرف اهل الجنة من أهل النار؟ قال: نعم قال: فلم يعمل العاملون؟ قال: كل يعمل لما خلق له او لما يُسرّ له.^٣

وتقدير هذا القدر القاسي لا يكون إلا بعد تصور مقدر عفيف قاس على المساكين العاجزين بلا سبب ولا مبرر، وبذلك شقي الكفار والعصاة بشقاوة الابد، ولا مجال — بعد ذلك — لرأفته ورحمته واحسانه بل لقد قدر كل ذلك لجماعة آخرين غرباء لا يهمهم امرهم بلا جهة ولا سبب كما يقول الله تعالى — في زعمهم في بعض رواياتهم —: «خلقت هؤلاء للجنة ولا أبالي وخلقت هؤلاء للنار ولا أبالي»^٤ وقال سراقه بن جعشم: «يا رسول الله بين لنا ديننا كأننا خلقنا الآن فيما العمل اليوم؟ افما جفت به الاقلام وجرت به المقادير، أم فيما نستقبل؟ قال: لا، بل فيما جفت به الاقلام وجرت به المقادير»^٥

وهذه الأحاديث لوصحت عن النبي (صلى الله عليه وآله) لوجب — كما أسلفنا — تأويلها بحيث تتفق والبراهين العقلية والآيات القرآنية، وسائر الاحاديث وإلا فكيف يمكن تصديق ظواهرها؟ لأنّ التقدير لو كان يجري في أفعاله ولا يحيد عنها قيد شعرة لاستوجب حكم القدر على مشيئته وارادته واختياره،

٢٥١ و ٣) المصدر السابق،

٤) لاحظ كتاب بحوث مع أهل السنة والسلفية ص ٤٧.

٥) صحيح مسلم ج ٨ ص ٤٤ طبعة القاهرة صبيح، بشرح النووي ج ١٦ ص ١٩٦.

وهو اعظم ظلم وتعدّ على ساحته وحقوقه فكل من قال بهذه المسألة يشمله قوله سبحانه: «يد الله مغلولة غُلت أيديهم ولُعِنوا بما قالوا، بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء» (المائدة - ٦٤)

اذ عندما يكون سبحانه مجوراً عليه ممنوعاً من التصرف بما يشاء أزلاً وأبداً وفي كل وقت يفترض منه انه قد حدث فيه التقدير، فان القدر يكون سابقاً عليه قبل ذلك، فالقدر هو شريك الله في القدم (ولأجل ذلك يصير القائل بهذا المعنى بمثابة من يقول بتعدد الآلهة).

وفي الختام نقول: ان المسلمين - تبعاً للقرآن الكريم والأحاديث الشريفة الصحيحة - متفقون على التقدير في أفعاله سبحانه، وأفعال مخلوقيه. غير أنه لا بد أن يُفسّر القدر على وجه لا يعارض سلطانه سبحانه، ولا يكون إلهاً ثانياً في مقابله، كما لا يعارض حرية الانسان واختياره فيجعله مكتوف اليدين اذ عندئذ يكون توجيه الامر والنهي إليه مما ينطبق عليه قول الشاعر:

ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له إِيَاكَ إِيَاكَ أَنْ تَبْتَلِ بِالماءِ
والظاهر من القرآن الكريم رسوخ عقيدة «الجبر» عند المشركين، فقد حكى ذلك سبحانه عنهم بقوله: «وقال الذين اشرکوا لولاء الله ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا ولا حرمنا من دونه من شيء كذلك فعل الذين من قبلهم فهل على الرسل الا البلاغ المبين» (التحل - ٣٥)، وبقوله سبحانه: «واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله امرنا بها قل ان الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون» (الاعراف - ٢٨)

فالظاهر ان مرادهم بأمره سبحانه بها هو ارادته وقدره. ومع تنديد القرآن بالجبر باشد الاساليب، والعبارات، نجد ان حكام بني امية قد دعوا الى الجبر وتجديد عقيدة المشركين، والغاية من ترويجها هو فرض حكمهم على الناس وتصويره بانه حكم إلهي، قد قضاه الله وقدره.

يقول احمد محمود صبحي:

«ولقد كان معاوية يعلن أثناء ولايته في عهد عثمان أن المال مال الله، لامال المسلمين ليحتجن هذه الاموال ويحتجزها لنفسه كما كان يستند في إقامة ملكه إلى ايدولوجية مستمدة من نظرية التفويض الالهي والحق الديني للملوك وكان في ذلك تشويه أي تشويه للسياسة الشرعية للمسلمين حيث أراد أن يستغل

الدين من اجل الملك ، ويخضع العقائد لأهواء الحاكم»^١.
وقد سبقه الى ذلك الكاتب المصري أحمد امين في «ضحى الاسلام» ج ٣ ص ٨١.

«ولذلك نرى أن الحسن البصري الذي كان يذهب مذهب الاختيار قد خوفه بعض أقربائه بالسلطان، وأنه مخالف لما تروجه الحكومة الاموية»^٢.
ولا يشك أحدٌ ممن راجع تاريخ الحكومة الأموية بأنهم كانوا مروجين لمذهب القدر والجبر حتى يستتب لهم الأمر ولا يكون لأحد مجال للاعتراض على تصرفاتهم الظالمة.

هذا ويتبين من المحاورة بين الحسن البصري وتلميذه معبد أن مسألة القدر والجبر كانت ذريعة بيد حكام الجور والسلطات الغاشمة.
سأل معبد يوماً شيخه الحسن البصري: «لماذا نرى بني امية يتمسكون بالقضاء والقدر كثيراً؟» فاجابه شيخه. «هؤلاء أعداء الله يكذبون على الله». فصار هذا سبب قتله.

وكلما زادت الشكوى الى معاوية او زملائه يرجعونهم الى القدر ويتلون عليهم قوله سبحانه: «وان من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم» (الحجر- ٢١) ولما ضاق بالناس الخناق قام اليه يوماً أحد الاحرار (وهو الأحنف بن قيس) فقال: «ان الله قسم رزقه بين عباده بالعدل ولكن حُلِمَ بينهم وبين أرزاقهم»^٣.

ولسنا هنا بصدد التوسع في هذا الموضوع فقد يجد القارئ الكريم لما ذكرنا شواهد في التاريخ.

وتطبيقاً لهذه الفكرة الأثيمة اجتراً عمر بن سعد بن ابي وقاص على قتل الامام السبط الطاهر مبرراً عمله بقوله: «كانت أموراً قضيت من السماء وقد أعذرت إلى ابن عمي قبل الوقعة فابى الاما ابى»^٤.

(١) نظرية الامامة ص ٣٣٤.

(٢) طبقات ابن سعد ج ٧ ص ١٢٢ كما في بحوث مع اهل السنة والسلفية ص ٥٣.

(٣) تاريخ مصر للمقريزي، ص: ٣٥٢ ونقله عنه شبلي النعماني. في كتابه «تاريخ علم الكلام»

ص ١٢.

(٤) طبقات ابن سعد، ج ٥، ص ١٠٥، و «بحوث مع اهل السنة والسلفية» ص ٥٩.

السادسة: تغيير المقدّر والمصير بالاعمال

لقد دلّت الآيات والأحاديث الصحيحة على ان الانسان قادر على تغيير مصيره بحسن افعاله، وصلاح أعماله، مثل الصدقة والاحسان وصلة الارحام وبرّ الوالدين، و الاستغفار والتوبة، وشكر النعمة الى غير ذلك من الأمور المغيرة للمصير والموجبة لتبدل القضاء السيئ الى القضاء الحسن، كما انه قادر على تغيير مصيره الحسن الى المصير السيئ بالاعمال التي تقابل تلك الاعمال فليس الانسان محكوماً عليه بمصير واحدٍ وبمقدّر غير قابل للتغيير، ولا أنه يصيبه ما قدرله شاء أم لم يشأ، بل المصير والمقدّر يتغيران ويتبدلان بالاعمال الصالحة او الطالحة، وبشكر النعم او كفرانها، وبالتقوى او المعصية الى غير ذلك من الأمور.

وكل ذلك واضح لمن كان له أدنى إلمام بالكتاب والسنة، فلو انكر احد ذلك فانما ينكره باللسان، وقلبه معترف به، واليك في مايلى ما يرتبط بهذا الموضوع من الآيات والأحاديث النبوية.

الآيات القرآنية وتأثير العمل الانساني

١ — قال الله سبحانه حاكياً عن شيخ الانبياء نوح قوله: «فقلت استغفروا ربكم انه كان غفاراً، يرسل السماء عليكم مدراراً، ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً» (نوح ١١-١٢).

فانك ترى انه عليه السلام يجعل الاستغفار سبباً مؤثراً في نزول المطر، وكثرة الأموال، وجريان الأنهار الى غير ذلك من الآثار.

واما كيفية تأثير العمل الانساني كالاستغفار في الكائنات فبيانها خارج عن اطار بحثنا هذا، وإنكار التأثير شبهه بكلمات الملاحدة ومواقفهم، فهذا الوحي الالهي يدل على تأثير الدعاء والاستغفار في الكائنات، والعلل الطبيعية، وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وعن الأئمة من أهل البيت عليهم السلام ان الدعاء وما شابهه في الاعمال مما يرد به القضاء.

٢ — «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ» (الرعد: ١١).

٣ — «ذَلِكَ بَانَ لِلَّهِ لَمْ يَكْ مَغْيِرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا

بأنفسهم» (الانفال: ٥٣)

٤ — «ولو أن أهل القرى آمنوا وآتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض، ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون» (الاعراف: ٩٦).
٥ — «ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب» (الطلاق: ٢-٣).

٦ — «وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد» (ابراهيم: ٧)
٧ — «ونوحاً إذ نادى من قبل فاستجبنا له فنجيناه وأهله من الكرب العظيم» (الانبياء: ٧٦).

٨ — «وأيوب إذ نادى ربه أي مسنى الضر وأنت أرحم الراحمين * فاستجبنا له فكشفنا ما به من ضر». (الانبياء: ٨٣-٨٤)
٩ — «وما كان الله معذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون» (الانفال: ٣٣).

١٠ — «فلولا أنه كان من المسبحين للبث في بطنه الى يوم يبعثون فنبذناه بالعراء وهو سقيم وأنبتنا عليه شجرة من يقطين» (الصافات: ١٤٣-١٤٦).
١١ — «فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك نجى المؤمنين» (الانبياء: ٨٨)

١٢ — «فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا، ومتعناهم إلى حين» (يونس: ٩٨)
هذه طائفة من الآيات القرآنية التي ترتب آثاراً معينة على الدعاء والاستغفار والایمان والعمل الصالح مما يكشف عن تأثير هذه الاعمال في الكائنات والحوادث الطبيعية. واليك ما جاء في هذا الباب من الأحاديث والاخبار.

نذكر أولاً ما وصل إلينا من أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله) ثم نذكر ما يؤيده من الأخبار مما ورد في مصادر أهل السنة.

أحاديث أهل البيت وتأثير العمل الانساني

روى الشيخ الطوسي في أماليه عن الامام الباقر (عليه السلام) أنه قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «أفضل ما توصل به المتوصلون الايمان بالله،

وصدقة السرِّ فإنها تذهب الخطيئة، وتطفئ غضب الربِّ، وصنائع المعروف فإنها تدفع ميتة السوء وتقي مصارع الهوان»

وجاء في عيون الأخبار عن الامام الرضا عن آبائه عليهم السلام انه قال: قال رسول الله (ص): «الصدقة باليد تدفع ميتة السوء، وتدفع سبعين نوعاً من أنواع البلاء».

و روى الصدوق في الخصال عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال: «الاستغفار يزيد في الرزق».

و روي أيضاً عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «أكثرُوا الإستغفار تجلبوا الرزق».

و روى الحميري في قرب الاسناد عن الصادق (عليه السلام) انه قال: «إن الدعاء يرد القضاء، وإن المؤمن ليزنّب فيحرم بذنبه الرزق».

وقد عقد الكليني في الكافي باباً أسماه «ان الدعاء يرد القضاء» فعن حماد بن عثمان قال: سمعته يقول: «ان الدعاء يرد القضاء ينقضه كما ينقض السلك وقد ابرم ابراماً»^١

و روي عن أبي الحسن موسى انه قال: «عليكم بالدعاء فان الدعاء لله والطلب الى الله يرُدُّ البلاء، وقد قدر وقضي ولم يبق الا امضاؤه، فاذا دعي الله عزوجل وسئل صرف البلاء صرفه»^٢.

و روى الكليني عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) أنه قال: «يكون الرجل يصل رحمه فيكون قد بقي من عمره ثلاث سنين فيصيرها الله ثلاثين سنة و يفعل الله ما يشاء»^٣.

و روي ايضاً عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «صلة الارحام تركي الاعمال وتنمي الأموال، وتدفع البلاء، وتيسر الحساب، وتنسى الآجال»^٤.

(١) لاحظ البحار ج ٩٠ كتاب الذكر والدعاء ابواب الدعاء الباب ١٦ ح ٣، ٢، ٥٠. و ج ٤ باب

البداء ص ١٢١.

(٢) الكافي ج ٢ ص ٤٦٩.

(٣) نفس المصدر، ص ١٥٠.

روايات أهل السنة وتأثير العمل الانساني

ولقد روى أهل السنة نظير هذه الروايات والاخبار ونكتفي هنا بذكر

بعضها:

روى السيوطي عن علي رضي الله عنه أنه سأل رسول الله (ص) عن هذه الآية «يحو الله ما يشاء» فقال: لأقرن عينك بتفسيرها ولأقرن عين من بعدي بتفسيرها: الصدقة على وجهها وبروالدين واصطناع المعروف يحول الشقاء سعادة ويزيد في العمر، وبقي مصارع السوء»^١.

(قال:) وأخرج الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال: «لا ينفع الحذر من القدر ولكن الله يجوب بالدعاء ما يشاء من القدر.»^٢

قال واخرج ابن ابي شيبة في المصنف وابن ابي الدنيا في الدعاء عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال: «مادعا عبد قط بهذه الدعوات إلّا وسَّعَ الله له في معيشته: يا ذا المن ولا يُمنَّ عليه يا ذا الجلال والاكرام، يا ذا الطول لا إله إلّا أنت ظهر اللاجئين وجار المستجيرين ومأمن الخائفين إن كنت كتبتني عندك في ام الكتاب محروماً مقترراً عليّ رزقي، فامح حرماني ويسر رزقي وأثبتني عندك سعيداً موفقاً للخير فإنك تقول في كتابك الذي أنزلت: «يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب.»^٣

وعن أبي هريرة عن النبي (ص) انه قال: «لا يرد القضاء الا الدعاء، ولا يزيد في العمر الا البر»^٤.

وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن النبي (ص) انه قال: «ما على الارض مسلم يدعوا الله بدعوة إلا آتاه الله إياها أو صرف عنه من السوء مثلها ما لم يدع باثم أو قطيعة رحم»^٥

وعن ابن عباس (رضي الله عنه) انه قال: كان النبي (ص) يعوذ الحسن

١ و ٢) تفسير الدر المنثور ج ٤ ص ٦٦.

٣) تفسير الدر المنثور ج ٣ ص ٤٦٩ وروى في الجزء ٦ ص ١٤٣ في هذا التفسير ما يقرب من هذا

فلاحظ.

٤) التاج الجامع للأصول ج ٥، ص ١٠١.

٥) التاج الجامع للأصول ج ٤، ص ١٠٠ - ١٠١ عن الترمذي.

والحسين و يقول: «أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عينٍ لامةٍ ثم يقول: كان أبوكم يعوذُهما اسماعيل وإسحاق عليهم السلام». رواه ابوداود والترمذي بسند صحيح^١.

تأثير الاعمال الطالحة في تغيير المصير

كما ان للاعمال الصالحة أثراً في مصير الانسان وحسن عاقبته وزيادة عمره وسعة رزقه كذلك للاعمال السيئة أثر معاكس فهي توجب في المقابل سوء العاقبة، والفقر، ونقصان العمر وما شاكل ذلك.

وتدل على هذه الحقيقة آيات عديدة من الكتاب العزيز، مثل قوله سبحانه وتعالى «وَصَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمَنَةً مَطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ، فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمَ اللَّهُ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ» (النحل: ١١٢).

وقوله سبحانه: «ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ونقص من الثمرات لعلهم يذكرون» (الاعراف: ١٣٠)

كما دلت على هذا الموضوع روايات وأخبار متضافرة ومستفيضة وردت في كتب الفريقين الحديثية المعتبرة من ذلك ما ورد عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال في خطبته: «أعوذ بالله من الذنوب التي تعجل الفناء فقام اليه عبدالله بن الكواء اليشكري فقال: يا أمير المؤمنين اوتكون ذنوب تعجل الفناء فقال: نعم و يلك قطيعة الرحم» وقال ايضا: «إذا قطعوا الأرحام جعلت الاموال في أيدي الاشرار»^٢

* * *

البدء من المعارف العليا

وبذلك يظهر أنَّ البدء من المعارف العليا التي أرشدنا الله اليها عن طريق كتابه وسنة نبيه، وكلمات الأئمة، وأن المراد من الاصرار عليه هورْدُ مزاعم

(١) المصدر السابق ص ١٩٤.

(٢) الكافي ج ٢ كتاب الايمان والكفر، باب قطيعة الرحم الحديث ٧-٨. ولاحظ ايضا ما ورد في آثار ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وترك الدعاء، والصلاة والبر وما شاكل ذلك.

الاولى: اليهود خذهم الله حيث ذهبوا الى ان الله سبحانه قد فرغ من الامر والايجاد، وأن مايتحقق في الكون إنما هو ظهور لما قدره وقضاه، وأنه يستحيل تعلق المشيئة بغير ماجرى عليه القلم، وانه ليس للعالم وللانسان إلا مصير واحد، لايمكن تغييره او تبديله، وانه لاينال الا ما قُدِّرَ له من الخير والشر، ولو صحت تلك العقيدة لبطل الدعاء والتضرع، كما بطل تأثير الأعمال الصالحة وغيرها في تغيير المسير الذي نص عليه الكتاب العزيز إذ قال سبحانه وتعالى «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» (الرعد: ١١)

إشكالان حول تأثير الدعاء^١

١ — ربما ينكر البعض تاثير الدعاء في نزول الأمطار والبركات قائلين بأن الظواهر الطبيعية معاليل لاسبابها المادية، فلو كانت اسبابها مهيأة، لتحققت مسبباتها من غير حاجة الى الدعاء، وإن لم تتحقق تلك الاسباب، فلا تتحقق مسبباتها، سواء تاب الانسان أم لم يتب وسواء ابتهل أم لم يبتهل، غير انه عزب عن هؤلاء المساكين الغارقين في لجج المادية، والمسجونين في سجون الطبيعة ان وراء هذا النظام نظاماً علوياً ومعنوياً يقود هذا النظام المادي، ويدبر أمره، وينزل منه الوجود والفيض حسب ماتقتضيه المصلحة، والمشيئة الحكيمة وليس النظام المادي مستقلاً في التدبير، معتمداً على نفسه في التأثير، بل يدور في مدار التدبير العلوي وإليه يشير سبحانه بقوله: «فالمدبرات أمراً» (النازعات: ٥) ويقول سبحانه: «وأن من شيء إلا عندنا خزائنه، وما ننزله إلا بقدر معلوم» (الحجر: ٢١).

فاذا كان عالم المادة بنظامه العِلِّيِّ والمعلوليَّ عنصراً متأثراً بالنظام العلوي فان نزول الفيض من ذلك العالم يرتبط بمقدار قرب الناس من الله وحسن فعلهم اوسوء فعلهم، ومقدار منزلتهم ومكانتهم عنده، فلو حسن حال العبد، وكملت معرفته لعرفانه وابتهاله وتضرعه لشملة العناية الالهية بانزال البركات، ولو انعكست انعكس الامر.

(١) الفرق بين السؤالين (أوالاشكالين) واضح، فان الأول يوجهه الماديون المنكرون لما وراء الطبيعة، والثاني يوجهه القديرون القائلون بالتقدير القطعي المحتوم الذي لا يغير ولا يبدل.

وان شئت قلت: ان الدعاء وصالح الاعمال وطالحها ليست في عرض
الاسباب المادية بل في طولها يقف على ذلك كل من له إلمام بالمعارف الإلهية.
وعلى ذلك فالدعاء والابتهاال والتضرع هي من الاسباب والعلل التي جاء
بها الوحي، كما ان الفساد والظلم والانحراف من موانع نزول الفيض وجريانه.
قال سبحانه: «ويستجيب الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ويزيدهم من فضله»
(الشورى: ٢٦) فاذا خالط الايمان روح الانسان وكان جسمه حليف العمل
الصالح، وأليف الفعل الحَيِّر، أصبح محطاً للرحمة والفيض، ولأجل ذلك جاء في
الحديث: «إن الله لا يستجيب الدعاء من قلب لاه»

٢ — ربما يُتصور أن الدعاء لاينفع في شفاء المريض وعافيته تمسكاً بأنه
إن كان المقدر هو شفاؤه وعافيته فهو يشفى سواء دعي له أم لا، وان قُدِّرَ موته
وهلاكه مات وهلك دعي له أم لا، فالدعاء في كلتا الحالتين غير ناجع ولا مفيد.
مما تقدم يظهر جواب هذا السؤال إذفيه:

إما بالنقض فلأنه ان صح ماذكروه جرى في المعالجة وشرب الدواء حرفاً
بحرف.

وإما بالحل فلأن الدعاء من العلل والاسباب العلوية المؤثرة في النظام
المادي. وقد عرفت ان النظام المادي غير مفوض إلى نفسه، بل يقوده النظام العلوي
ولأجل ذلك قال النبي (ص): «ان الدعاء من قدر الله»^٢

وفي حديث آخر: «ان الدعاء مكتوب عليه: الذي يرُدُّ به القضاء»^٣
والحاصل ان القيام بالمعالجة اوالدعاء والابتهاال من الاسباب والعلل، غير
أن بعضها محسوس وملموس والآخر غير محسوس أخبر عنه الوحي الإلهي.

وإن شئت قلت: إنَّ المقدَّر هو بُرءُ المريض إذا دُعي له، فالدعاء نحو
إيجادٍ لشرط المقدَّر، كما ان تركه تركٌ لشرطه.

الثانية: القَدَرِيَّةُ القائلون بسلطان القدر على مشيئة الله سبحانه وأن كل
مقدَّر كائن لا يتغير ولا يتبدل، فالله سبحانه محكوم بقدره وقضائه لا يقدر على تغييره

(١) بحار الانوار ج ٩٤ ص ٣٩٢.

(٢) بحار الانوار ج ٥ ص ٩٨.

(٣) بحار الانوار ج ٤ ص ١٢١.

ولا يغيره الدعاء، ولا صالح الاعمال وطالحها، وكان القدر غل في عنق الانسان لا يمكن حله والتخلص منه حتى بصالح الاعمال والتضرع والانابة و يقابله القول بالبداء وهو القول باطلاق قدرة الله وسلطان مشيئته على تقديره، وان القدر ليس بآله كبير ولا صغير، ولا يخرج الأمر من يده الله، ولا جل ذلك نرى أن النبي يمثل القَدَرِيَّةَ بالمجوس في القول بالثنوية.

وبذلك يُعَلَم أن مفاد البداء هو الاعتراف بأن العالم تحت سلطان الله وقدرته في حدوثه وبقائه وان ارادة الله نافذة في الأشياء أبداً وأزلاً.

كما يُعَلَم سر إصرار الأئمة من أهل البيت (عليهم السلام) على مسألة البداء لصيانة شيعتهم عن النزوع الى القول بمقالة إحدى الطائفتين و يصورون عظمة هذه العقيدة بأقوالهم، إذ يقولون: «ما عُبِدَ اللهُ عزَّوجلَّ بشي ء مثل البداء»^١ أو «ما عَظَّمَ اللهُ عزوجل بمثل البداء»^٢ أو «لو يعلم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه»^٣ الى غير ذلك من الكلمات الذهبية القيِّمة.

* * *

السابعة: الآثار البنّاءة للاعتقاد بالبداء

إن للاعتقاد بالبداء الذي يرجع مغزاه الى تغيير المصير بحسن الاعمال وسوئها آثاراً بَنَاءَةً، أعظمها انه يبعث «الرجاء» في قلوب المؤمنين، وينبت نيات الخير الكامنة في نفوسهم و يوجب انقطاع العبد الى الله وطلبه اجابة دعائه منه وكفاية مهماته، وتوفيقه للطاعة، وإيعاده عن المعصية، فان انكار البداء والالتزام بان ما جرى به قلم التقدير كائن لا محالة دون استثناء يلزمه بأس المعتقد بهذه العقيدة من اجابة دعائه فيقول في نفسه: إن كان جرى قلم التقدير بإنفاذ حاجتي فهو كائن ولا حاجة بي الى الدعاء والتوسل، وان كان قد جرى القلم بخلافه لم يقع أبداً، ولم ينفعه الدعاء ولا التضرع، واذا يؤس العبد من اجابة دعائه ترك التضرع لخالفه وكذلك الحال في سائر اعمال البر والصدقات التي ورد عن المعصومين أنها تزيد في العمر، وتنسى في الاجل.

ان الاعتقاد بالبداء يُضاهي العقيدة بقبول التوبة والشفاعة، وتكفير الصغائر بالاجتناب عن الكبائر فان الجميع يبعث الرجاء، و يوقد نوره في قلوب

١ و ٢ و ٣) بحار الانوار ج ٤ باب البداء، الحديث ١١ و ٢٠ و ٢٦.

الناس أجمعين: العصاة والمطيعين حتى لا يأسوا من روح الله، ولا يتصوروا انه اذا قدّر كونهم من الأشقياء وأهل النار فلافائدة في السعي والكدح، بل يجب عليهم أن يعتقدوا بأن الله سبحانه لم يحفّ قلمه في لوح المحو والإثبات فله ان يمحو ما يشاء، ويثبت ما يشاء، ويسعد من يشاء ويشقى من يشاء حسب ما يتحلى به العبد من مكارم الاخلاق ويأتي بصالح الاعمال، او يرتكب من طالح الاعمال، وليست مشيئته — سبحانه وتعالى — خرافية غير تابعة لضابطة حكيمة، بل لوتاب العبد وعمل بالفرائض، وتمسك بالعصم خرج من صفوف الأشقياء ودخل في عداد السعداء وبالعكس.

وهكذا كل ما قدّر في حق الانسان من الحياة والموت والصحة والمرض، والغنى والفقر، والسعادة والشقاء يمكن تغييره بالدعاء، والصدقة، وصلة الرحم، وإكرام الوالدين، فالبداء يبعث نور الرجاء في قلوب هؤلاء.

* * *

حقيقة البداء في ضوء الكتاب والسنة

اذا عرفت هذه الأمور السبعة التي تشكل أساس مسألة «البداء» وقفت على ان ليس المراد من البداء إلاّ تغيير المصير والمقدر بالأعمال الصالحة او الطالحة، فليس الانسان في مقابل التقدير مسير، بل هو — بعد — مخير في أن يغيّر التقدير بصالح أعماله، او بطالح أفعاله، وأن هذا (أي تمكن الانسان من تغيير المصير بعمله) هو ايضا جزء من تقديره سبحانه.

فما انه سبحانه «كل يوم هو في شأن»، وبما أن مشيئته حاكمة على قدره. وبما أن العبد مختار لا مسير، وحر لا مجبور، فله أن يغيّر مصيره وقدّره بحسن فعله، ويخرج نفسه من عداد الأشقياء ويدخلها في عداد السعداء، كما أن له عكس ذلك.

وبما أن «الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» فان الله سبحانه يغيّر قدّر العبد بتغيير من العبد بحسن عمله أو سوء عمله، ولا يعد تغيير هذا القضاء الإلهي بحسن الفعل، وتغيير القدر بسوء العمل، معارضاً لتقديره الاول سبحانه بل هو أيضا جزء من قدره وقضائه تعالى، وسننه.

فالله سبحانه اذا قدر لعبده شيئا وقضى له بأمر لم يقدر ولم يقض على وجه

القطع والحتم بحيث لا يتغير ولا يتبدل، بل قضاؤه وقدره على وجه خاص، وهو ان القضاء والقدر يجريان على العبد ما لم يغير حاله ووضعه، فاذا غير حاله بحسن فعل اوسوء فعل تغير قدر الله في حقه، وحل مكان ذلك القدر قدر آخر، ومكان ذلك القضاء قضاء آخر. والجميع (من القدر السابق والقدر اللاحق) قضاء وقدر لله لا غير.

وهذا هو «البداء» الذي تتبناه الامامية من مبدأ تاريخهم إلى هذا الوقت. ولكي يقف القارئ على صدق هذا المقال ندرج في ما يأتي بعض النصوص من علمائهم:

نصوص علماء الإمامية في مجال «البداء»

١ — قال الصدوق في «باب الاعتقاد في البداء»: «إن اليهود قالوا: ان الله تبارك وتعالى قد فرغ من الأمر، قلنا بل هو تعالى كل يوم هو في شأن، يحيي ويميت ويخلق ويرزق، و يفعل ما يشاء، وقلنا: «يحيوا الله ما يشاء و يثبت وعنده أم الكتاب»^١

٢ — قال الشيخ المفيد في شرح عقائد الصدوق: «قد يكون الشيء مكتوباً بشرط فيتغير الحال فيه قال الله تعالى: «ثم قضى أجلاً وأجل مسمى عنده» (الانعام: ٢) فتبين أن الآجال على ضربين، ضرب منها مشروط تصح فيه الزيادة والنقصان، ألا ترى قوله تعالى: «وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا في كتاب» (فاطر: ١١). وقوله تعالى: «ولو أن أهل القرى آمنوا وأتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض» (الاعراف: ٩٦) فبيّن أن آجالهم كانت مشترطة في الامتداد بالبر والانقطاع بالفسوق، وقال تعالى فيما أخبر به عن نوح (عليه السلام) في خطابه لقومه: «استغفروا ربكم إنه كان غفاراً، يرسل السماء عليكم مدراراً...» (نوح: ١٠—١٢) فاشترط لهم في مدّ الأجل وسبوغ النعم الاستغفار، فلما لم يفعلوه قطع آجالهم، وبتّر أعمالهم، وأستأصلهم بالعذاب. فالبداء من الله تعالى يختص بما كان مشروطاً في التقدير وليس هو الانتقال من عزيمة إلى عزيمة

(١) عقائد الصدوق المطبوع في ذيل شرح الباب الحادي عشر ص ٧٣ ونقله أيضاً في هامش بحار الانوار ج ٤ ص ١٢٥ الطبعة الجديدة.

ولامن تعقب الرأي، «تعالى الله عما يقول المبطلون علواً كبيراً»^١.

٣ — قال المفيد رحمه الله أيضاً في كتابه «أوائل المقالات»: «أقول في معنى البداء ما يقوله المسلمون بأجمعهم في النسخ وأمثاله من الإفقار بعد الانعفاء، والإمراض بعد الشفاء، والإماتة بعد الإحياء، وما يذهب إليه أهل العدل خاصة، من الزيادة في الآجال والارزاق والنقصان منها بالأعمال»^٢.

٤ — قال الشيخ الطوسي في العدة: «البداء حقيقة في اللغة هو الظهور، ولذلك يقال: بدا لنا سور المدينة، وبدا لنا وجه الرأي، وقال الله تعالى: «وبدا لهم سيئات ما عملوا، وبدا لهم سيئات ما كسبوا» ويراد بذلك كله «ظَهَرَ»، وقد يستعمل ذلك في العلم بالشيء بعد أن لم يكن حاصلًا، وكذلك في الظن، فاما اذا أُضيفت هذه اللفظة الى الله تعالى فنه ما يجوز اطلاقه عليه ومنه ما لا يجوز، فأما ما يجوز من ذلك فهو ما أفاد النسخ بعينه، ويكون إطلاق ذلك عليه ضرباً من التوسُّع، وعلى هذا الوجه يحمل جميع ماورد عن الصادقين (عليهما السلام) من الاخبار المتضمنة لاضافة «البداء» الى الله تعالى، دون ما لا يجوز عليه من حصول العلم بعد أن لم يكن، ويكون وجه إطلاق ذلك فيه تعالى هو: انه اذا كان ما يدل على النسخ يظهره للمكلفين ما لم يكن ظاهراً لهم، ويحصل لهم العلم به بعد أن لم يكن حاصلًا لهم أطلق على ذلك لفظ البداء»^٣.

٥ — وقال الشيخ الطوسي أيضاً في كتاب الغيبة: «انه لا يمتنع ان يكون الله تعالى قد وقَّت هذا الامر (الحادثة المعينة) في الاوقات التي ذكرت فلما تجدد ما تجدد، تغيَّرت المصلحة واقتضت تأخيرها الى وقت آخر، وكذلك في ما بعد، ويكون الوقت الأول وكل وقت يجوز ان يؤخر، مشروطاً بأن لا يتجدد ما تقتضي المصلحة تأخيرها، الى أن يجيء الوقت الذي لا يغيره شيء، فيكون محتوماً، وعلى هذا يُتأوَّل ما روي في تأخير الأعمار عن اوقاتها والزيادة فيها عند الدعاء وصلة الارحام وما روي في تنقيص الإعمار عن اوقاتها الى ما قبله عند فعل الظلم وقطع الرحم،

(١) شرح عقائد الصدوق باب «معنى البداء» وسوف يوافيك من الشيخ المفيد ومنا وجه إطلاق البداء على الله سبحانه.

(٢) أوائل المقالات باب القول في البداء والمشية.

(٣) عدة الأصول للشيخ الطوسي ج ٢ ص ٢٩، وكأنه يريد أن إطلاق البداء لله سبحانه لاجل كون مورد البداء في اذهان الناس من قبيل ظهور ماخفي.

وغير ذلك، وهو تعالى وإن كان عالماً بالامرين، فلا يمتنع ان يكون أحدهما معلوماً بشرط، والآخر بلا شرط، وهذه الجملة لا خلاف بين اهل العدل فيها، وعلى هذا يتأول ايضاً ما روي من أخبارنا المتضمنة للفظ البداء ويبيّن أن معناها النسخ على ما يريده جميع أهل العدل في ما يجوز فيه النسخ او تغيّر شروطها، ان كان طريقها الخبر عن الكائنات.»^١

هذا كله ممّا جاء في كتب علماء الشيعة الامامية القدامى، أما ما كتبه المتأخرون منهم فإليك نماذج منه :

٦ — قال السيد عبدالله شبر: «للبداء معان بعضها يجوز عليه وبعضها يمتنع، وهو بالفتح والمد أكثر ما يطلق في اللغة على ظهور الشيء بعد خفائه، وحصول العلم به بعد الجهل. واتفقت الامة على امتناع ذلك على الله سبحانه (الآمن لا يعتد به)، ومن نسب ذلك إلى الامامية فقد افترى عليهم كذباً، والامامية براء منه، وقد يُطلق على النسخ وعلى القضاء المجدد وعلى مطلق الظهور وعلى غير ذلك من المعاني الآتية».

ثم استشهد على هذا بما ورد من أن الصدقة والدعاء يغيران القضاء. الى غير ذلك مما روي في هذا المضمار.^٢

٧ — وقال الامام شرف الدين في هذا المجال: «وحاصل ما تقوله الشيعة هنا ان الله ينقص من المرض وقد يزيد فيه، وكذا الاجل والصحة والمرض والسعادة والشقاء والحنن والمصائب والايمان والكفر وسائر الاشياء كما يقتضيه قوله تعالى: «يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب»، وهذا مذهب عمر بن الخطاب وأبن مسعود وأبي وائل وقتادة. وقد رواه جابر عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكان كثير من السلف الصالح يدعون ويتضرعون الى الله تعالى أن يجعلهم سعداء لأشقياء، وقد تواتر ذلك عن أئمتنا في أدعيتهم المأثورة، وورد في السنن الكثيرة أن الصدقة على وجهها، وبر الوالدين، واصطناع المعروف يحول الشقاء سعادة ويزيد في العمر، وصح عن ابن عباس أنه قال: «لا ينفع الحذر من القدر ولكن الله يحو بالدعاء ما يشاء من القدر».

(١) الغيبة للشيخ الطوسي، ص ٢٦٢ — ٢٦٤ طبعة النجف.

(٢) مصابيح الانوار.

هذا هو البداء الذي تقول به الشيعة تجوّروا في إطلاق البداء عليه بعلاقة المشابهة، لأنّ الله عزوجل أجرى كثيراً من الاشياء التي ذكرناها على خلاف ما كان يظنه الناس فواقعها مخالفة لما تقتضيه الامارات والدلائل، وكان مآل الامور فيها مناقضا لأوائلها، والله عزوجل هو العالم بمصيرها ومصير الأشياء كلها، وعلمه بهذا كله قديم أزلي. لكن لما كان تقديره لمصير الامور يخالف تقديره لأوائلها. كان تقدير المصير أمراً يشبه «البداء» فاستعار له بعض سلفنا الصالح هذا اللفظ مجازاً، او كأنّ الحكمة قد اقتضت يومئذ هذا التجوّر، وهذا ردّ بعض أئمتنا قول اليهود: «ان الله قدّر في الأزل مقتضيات الاشياء، وفرغ الله من كل عمل إذ جرت الاشياء على مقتضياته» قال عليه السلام: «إنّ الله عزوجلّ في كل يوم قضاءً مجدّداً بحسب مصالح العباد لم يكن ظاهراً لهم، وما بد الله في شيء إلا كان في علمه الأزلي».

فالنزاع في هذه الفكرة بيننا وبين أهل السُنّة لفظي، لأن ما ينكرونه من البداء الذي لا يجوز على الله عزوجلّ تبرأ الشيعة منه ومن يقول به براءتها من الشرك بالله ومن المشركين، وما يقوله الشيعة من البداء بالمعنى الذي ذكرناه يقول به عامة المسلمين، وهو مذهب عمر بن الخطاب وغيره كما سمعت، وبه جاء التنزيل «بحواله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب» و«يسأله من في السماوات والارض كل يوم هو في شأن» أي كل وقت وحين يُحدّث أموراً ويجدد أحوالاً من إهلاك وإنجاء وحرمان وإعطاء، وغير ذلك كما روي عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وقد قيل له: ما ذلك الشأن؟ فقال: «من شأنه سبحانه وتعالى أن يغفر ذنبا ويفرج كرباً ويرفع قوماً، ويضع آخرين».

هذا هو الذي تقول به الشيعة وتسميه بداءً، وغير الشيعة يقولون به، لكنهم لا يسمونه بداءً، فالنزاع في الحقيقة إنما هو في تسميته بهذا الاسم وعدم تسميته به، ولو عرف غير الشيعة أن الشيعة إنما تُطلق عليه هذا الاسم مجازاً لاحتقيقةً، لتبيّن — حينئذٍ — لهم ان لانزاع بيننا وبينهم حتى في اللفظ لأن باب المجاز واسع عند العرب للغاية، ومع هذا كله فان أصرّ غيرنا على هذا النزاع اللفظي وأبى التجوز باطلاق البداء بما يشاء «وليتق الله ربه» في أخيه المؤمن «ولا يبخس منه شيئاً» «ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الارض مفسدين»، «بقية الله

خير لكم إن كنتم مؤمنين»^١.

٨ — وقال شيخنا العلامة آغا بزرگ الطهراني في موسوعته القيمة «الذريعة الى تصانيف الشيعة» عن البدء: «البدء معناه في اللغة. ظهور رأي لم يكن، واستصواب شيء علم بعد أن لم يعلم؛ وهذا المعنى يحصل لعامة أفراد البشر، ولكنه يستحيل على الله تعالى شأنه، لاستلزام بدو الرأي بشيء لم يكن الجهل به أولاً، أو العجز عنه وهو تعالى منزّه عنها، والإمامية الذين ينزهون الله تعالى عن كثير مما يجوّزه غيرهم من فرق الاسلام عليه تعالى ينزهونه عن الجهل والعجز بالطريق الأولى فنسبة القول بالبدء بهذا المعنى الى الامامية من البلخي في تفسيره — كما في أول التبيان — بُهتان عظيم.

البدء الذي يعتقده الامامية هو بالمعنى الذي لا بُدَّ أن يعتقده كل من كان مسلماً في مقابل اليهود القائلين بأن الله تعالى قد فرغ من الأمر، وأنه لا يبدؤ منه شيء «يدالله مغلوله» أو من تبع أقاويل اليهود زاعماً أنه تعالى أوجد جميع الموجودات وأحدثها دفعة واحدة لكنها متدرجات في البروز والظهور. ر لا في الوجود والحدوث فلا يوجد منه شيء إلا ما أوجد أولاً، أو من كان معتقداً بالعقول والنفوس الفلكية قائلاً: إنه تعالى أوجد العقل الاول وهو معزول عن ملكه يتصرف فيه سائر العقول، إذ لا بد لكل مسلم أن ينفي هذه المقالات ويعتقد بأنه تعالى كل يوم هو في شأن، يعدم شيئاً ويحدث آخر، يميت شخصاً ويوجد آخر، يزيّد وينقص، يقدم ويؤخر، يحو ما كان ويثبت ما لم يكن من الامور التكوينية، كما انه ينسخ ما يشاء من الاحكام التكليفية ويرفعه ويثبت غيره من سائر الاحكام.

بما أن البدء منه تعالى بإحداث ما لم يكن، وإظهار ما خفي من التكوينات، وكذا نسخه في التكليفات؛ يجريان على ما اقتضته الحكمة الالهية، وحسب ما أحاط به علمه من المصالح العامة في محوشي وإثبات شيء، وتغيير ما كان عليه أمر عما هو عليه تكويناً وتكليفاً فانه لا يبدؤ منه تعالى إحداث وتغيير فيما قضى في علمه في اللوح المحفوظ بعدم التغيير وجرى عليه ذلك في تقديره الأزلي، ولا يظهر منه تعالى فيما قضى عليه خلاف ما هو عليه. والعلم بكون الشيء مما

(١) أجوبة مسائل موسى جارا لله ص ١٠١ — ١٠٣.

قضي عليه كذلك أو من غيره خاص بحضرته لا يطلع على غيبه أحد حتى انبياءه عليهم السلام إلا أن يصرح في الوحي إليهم بأنه من المقضي والمحتوم فهم يخبرون الأمة به كذلك كإخبارهم بظهور الحجة عليه السلام وحدث الصيحة في السماء والخسف بالبيداء قبل ظهوره.

في هذه الآيات والأخبار الكثيرة دلالات على ثبوت البداء منه تعالى بهذا المعنى الذي هو معتقد كل مسلم، ولا سيما ما ورد في قصص نوح وإبراهيم وموسى وشعيا وعيسى عليهم السلام ودعاء نبينا صلى الله عليه وآله على اليهودي، والأحاديث في أن الصدقة والدعاء يرذآن القضاء^١.

فذلكة البحث

هذه نصوص علماء الإمامية قديماً وحديثاً أتينا بها هنا ليقف القارئ على أن البداء عقيدة مشتركة بين المسلمين وإنما يستوحش منه من يستوحش بسبب عدم وقوفه على معناه، وتَصَوُّره أن المراد منه هو ظهور الأمر لله بعد انقضاء عليه. وقد عرفت اتفاق علمائنا تبعاً للقرآن والسنة على امتناع إطلاقه على الله سبحانه، وإنما المراد منه هو «تغيير المقدر بالاعمال الصالحة او الطالحة».

وأما وجه إطلاق لفظة «البداء» على هذا المفهوم فسوفيك بيانه فيما بعد، غير أنه لا بد أن ننبه هنا إلى نقطة مهمة وهي تعيين موضع البداء بهذا المعنى، فنقول:

إن البداء إنما يتصور في التقدير الموقوف، وأما التقدير القطعي المحتوم فلا يُتصور فيه البداء، وتوضيح ذلك بما يلي:

إن الله سبحانه قضاءين: قضاءً قطعياً، وقضاءً معلقاً.

أما الأول، فلا يتطرق إليه البداء، ولا يتغير ابداً،

وأما الثاني فهو الذي يتغير بالاعمال الصالحة، والافعال الطالحة.

وقد صرح أئمتنا — في أحاديثهم — بهذا الامر ونصوا على مثل هذا التقسيم.

فقد سئل أبو جعفر الباقر (عليه السلام) عن ليلة القدر، فقال: تنزل فيها الملائكة والكتب إلى سماء الدنيا فيكتبون ما هو كائن في أمر السنة وما يصيب

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ج ٣ ص ٥١ — ٥٣.

العباد فيها، قال: وأمر موقوف لله تعالى فيه المشيئة يقدم منه ما يشاء و يؤخر ما يشاء، وهو قوله: «يحو الله ما يشاء و يثبت وعنده أم الكتاب»^١

وعن أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) في قوله تعالى: «ثم قضى أجلاً وأجل مسمى عنده» قال: الأجل الذي غير مسمى موقوف يقدم ما شاء و يؤخر ما شاء وأما الأجل المسمى فهو الذي ينزل مما يريد أن يكون من ليلة القدر الى مثلها من قابل، فذلك قول الله: «إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون»^٢.

وعن أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) أيضاً في قوله تعالى: «ثم قضى أجلاً وأجل مسمى عنده» قال: المسمى ما سمي لملك الموت في تلك الليلة وهو الذي قال الله: «إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون» وهو الذي سمي لملك الموت في ليلة القدر، والآخرة فيه المشيئة فإن شاء قدمه وإن شاء أخره»^٣.

وعن حمران قال سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن قوله الله تعالى: «ثم قضى أجلاً وأجل مسمى عنده» قال: فقال هما أجلان: أجل موقوف يصنع الله ما يشاء، وأجل محتموم. وفي رواية حمران عنه: أما الاجل الذي غير مسمى عنده فهو أجل موقوف يقدم فيه ما يشاء، ويؤخر فيه ما يشاء، وأما الأجل المسمى هو الذي يسمى في ليلة القدر»^٤

وعن الفضيل قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: «من الامور أمور محتومة جائية لا محالة، ومن الامور أمور موقوفة عند الله يقدم منها ما يشاء ويؤخر منها ما يشاء و يثبت منها ما يشاء، لم يطلع على ذلك أحداً — يعني الموقوفة — فأما ما جاءت به الرسل فهي كائنة لا يكذب نفسه ولا نبيه ولا ملائكته».

وفي حديث قال الرضا (عليه السلام) لسليمان المروزي: «يا سليمان إن من الأمور أموراً موقوفة عند الله تبارك وتعالى يقدم منها ما يشاء و يؤخر ما يشاء»^٥.
هذه بعض الأحاديث التي تصرح بتقسيم المقدرات الى نوعين: موقوف

(١) بحار الانوار ج ٤ ص ١٠٢ باب البدء، الحديث ١٤ نقلاً عن امالي الطوسي.

(٢ و ٣) نفس المصدر، الحديثان ٤٤ و ٤٥، ص ١١٦.

(٤) بحار الانوار، ج ٤ ص ١١٦ — ١١٧ الحديث ٤٦.

(٥) نفس المصدر، ص ١١٩، الحديث ٥٨.

(٦) نفس المصدر، ص ٩٦ الحديث ٢.

(أي معلق على شرط) وحتمي غير معلق على شرط.

وخلاصة القول: إن المراد من التقدير الحتمي ما لا يتبدل ولا يُغيّر ولودُعِي بالف دعاء، فلا تغيّر الصدقة، ولا شيء من صالح الاعمال أو طالحها، فقد قضى سبحانه للشمس والقمر سيراً خاصاً وإلى أجل معين، كما قضى للنظام المادي عمراً محدداً وقدّر في حق كل إنسان بأنه فان، إلى غير ذلك من السنن المستمرة الحاكمة على الكون والانسان.

والمراد من الثاني: الامور المقدرة على وجه التعليق فقدر أن المريض يموت في وقت كذا، إلا اذا تداوى أو أُجريت له عملية جراحية، اودعي له وتُصدّق عنه إلى غير ذلك من التقادير التي تتغير بايجاد الشرائط والموانع والله سبحانه يعلم كلا التقديرين.

وله نظائر في التشريع الكلي، فإنه سبحانه قضى في حق المسرفين بأنّ مردّهم إلى النار، «... وان مردنا إلى الله، وان المسرفين هم اصحاب النار» (غافر— ٤٣).

غير ان هذا التقدير ليس تقديرًا قطعياً غير قابل للتغيير بشهادة قوله سبحانه: «قل يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم لا تقتطوا من رحمة الله» (الزمر: ٥٣) والهدف من الجميع تقوية حرية الانسان وتفهمه بان له الحرية في اختيار أي واحد من التقديرين.

بهذا تبين لك أيها القارئ الكريم معنى البداء وحقيقته ووقفت على صدق مقالنا في اول الرسالة، وعرفت ان ذلك عقيدة مشتركة بين المسلمين الذين يأخذون عقيدتهم من الكتاب والسنة، ولو وقع فيه نزاع فهو اشبه بالنزاع اللفظي.

الفصل الثاني

البداء
في مجال الإثبات

في هذا الفصل

البداء في مجال الاثبات.

إخبارات غيبية لم تتحقق في القرآن والحديث.

تبيين الحال في هذه الاخبارات الغيبية.

أسئلة وأجوبتها.

* السؤال الاول: كيف ننسب البداء إلى الله تعالى؟

* السؤال الثاني: على ماذا يُعَوَّل النبي (ص) او الامام (ع) في خبره الأول؟

* السؤال الثالث: كيف يخبر النبي (ص) بصورة القطع مع احتمال البداء؟

* السؤال الرابع: أليس في اخبار النبي (ص) بشيء مع عدم تحققه وصمة

التقول بالخلاف.

* السؤال الخامس: ماهو الميزان في الامور المحتومة والموقوفة؟

* السؤال السادس: ماذا يترتب على الأخبار التي يقع فيها البداء من الآثار؟

* السؤال السابع: كيف يحصل الاطمئنان للناس بخبر مع احتمال البداء

فيه؟

* السؤال الثامن: ما الفرق بين الأخبار التي وقع فيها البداء وخبر الصادق في

ابنه اسماعيل؟

* السؤال التاسع: ما معنى قول الصادق عليه السلام: «كان هذا الامر فيّ

فأخره الله»؟

* السؤال العاشر: كيف أخبر الامام علي بحصول الرخاء مع عدم تحققه؟

خاتمة المطاف.

إخبارات غيبية لم تتحقق في القرآن والحديث

ما بيناه لك كان عبارة عن حقيقة مفهوم «البداء» في عالم البداء، ولا تتبنى الشيعة الامامية إلا هذا المعنى، وما جاء في كلمات الأئمة عليهم السلام منصرف الى ما أوضحناه في الفصل السابق.

وهنا مسألة أخرى لها صلة بمسألة «البداء» ولكنها ليست نفس تلك المسألة، وانما يقوم حلها، وتوضيح حالها على القول بالبداء.

وهذه المسألة عبارة عن تفسير بعض الملاحم والمغيبات التي وردت على ألسنة الأنبياء والأئمة، وأخبروا عن وقوعها ومع ذلك لم يتحقق الوقوع (وإن دلت القرائن على صدق مقالهم في مجال الإخبار).

وهذه الإخبارات وإن كانت لا تتجاوز عدد الاصابع إلا أنها موجودة في الكتاب والسنة وعلى الفريقين السنة والشيعة تبين حالها، وانه كيف يجوز للنبي والوصي الإخبارُ بالشيء مع عدم وقوعه في المستقبل وتلك المشكلة يجب على كلا الفريقين حلها، ولا يختص ذلك بالشيعة الإمامية.

نعم قد قامت الامامية بحلها وتوضيح حالها عن طريق مسألة «البداء» التي حررناها، وخرجنا منها بالكمال والتمام، فان لم يرتض السنة هذا الحل، وجب عليهم ان يقوموا بتوضيح حالها عن طريق آخر.

والغرض من هذا التفصيل هو انه يجب تفكيك القول بالبداء عن هذه

المسألة المبتنية على «البداء» عند الشيعة الامامية، فحقيقته — بالمعنى الذي تعرفت عليه — لا يختلف فيها اثنان، ولا يخالفها أحد ممن يعتقد بالكتاب والسنة.

وأما المسألة الثانية وهي علاج الاخبار بالمغيبات من جانب الانبياء مع عدم تحققه، فيلزم على كل مسلم يعتقد بالكتاب والسنة، تحليلها، وتفسيرها على وجه يناسب عصمة النبي (ص)، وصيانه عن الكذب والخطأ، فالشيعة الامامية تبعاً لأئمتهم يعالجون تلك الاخبار عن طريق القول بالبداء، فان كان عند إخواننا أهل السنة حل آخر فنحن مستعدون للاستماع والتدبر في مقامهم.

إذا عرفت هذا، فهلم نستوضح حال تلك الاخبار بشكل عامّ أولاً، ثم نشير الى كل واحد منها بنحو خاص.

اما توضيح هذه الاخبار بشكل عامّ فنقول:

الأول: إن الله سبحانه وتعالى أخبر — في كتابه العزيز — عن ذبح اسماعيل بيدي أبيه ابراهيم كما يقول سبحانه: «فبشرناه بغلام حليم. فلما بلغ معه السعي قال: يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك، فانظر ماذا ترى؟ قال: يا أبت أفعل ماتؤمر ستجدني إن شاء الله من الصابرين» (الصافات: ١٠٢ — ١٠٣).

فقد رأى ابراهيم في المنام انه يذبح ولده إسماعيل «ورؤيا الانبياء وحي» كما في الدر المنثور^١، ولذلك فهي رؤيا صادقة، تحكي عن حقيقة ثابتة، وواقعية مسلمة، وهي أمر الله لابراهيم بذبح ولده أولاً، وتحقيق ذلك في عالم الوجود ثانياً، وكأنّ قوله سبحانه: «إني أرى في المنام أني أذبحك» يكشف عن أمرين:

١ — الأمر بذبح الولد وهو أمر تشريعي.

٢ — الحكاية عن تحقق ذلك في الواقع الخارجي.

فقد أخبر إبراهيم (عليه السلام) بذلك، بطريق من طرق الوحي وأخبر هو ولده بذلك، ومع ذلك كله لم يتحقق، ونُسِخَ نسخاً تشريعياً. كما لم يتحقق ذبح إبراهيم لإسماعيل في الخارج فكان نسخاً تكوينياً.

ويحكي عن كلا الأمرين قوله سبحانه: «وفديناه بذبح عظيم».

وعلى ذلك فيجب حل هذه المشكلة على كل من يعتقد بالكتاب والسنة، لانه ينطرح في ذهن الانسان المسلم أنه كيف يجوز ان يخبر النبي بشيء من

(١) الدر المنثور ٥ ص ٢٨٠.

الملاحم والمغيبات ثم لا يتحقق ولا يختص حل ذلك بطائفة من الطوائف الاسلامية دون أخرى.

* * *

الثاني: ماجاء في قصة «يونس» مع قومه حيث قال سبحانه: «فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا ومتعناهم الى حين» (يونس—٩٨)
فعن جماعة من المفسرين أن قوم يونس كانوا بأرض نينوى من أرض «الموصل» وكان يدعوهم إلى الاسلام فأبوا، فأخبرهم أن العذاب مصبهم إلى ثلاث إن لم يتوبوا^١ ولكن العذاب لم يأتهم.
ولكن ينطرح هنا نفس السؤال السابق فيجب حله على ضوء الكتاب والسنة.

* * *

الثالث: ماجاء في قصة «موسى بن عمران» عليه السلام وقومه، حيث واعدهم أول الأمر أن يغيب عنهم ثلاثين ليلة، ولكنه أضيفت اليه عشر ليالٍ آخر، إذ قال سبحانه عن ذلك: «وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة وقال موسى لأخيه هارون آخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين» (الاعراف: ١٤٢)
وكان موسى قد أخبرهم بأنه سيغيب عنهم ثلاثين ليلة كما عن ابن عباس حيث قال: «إن موسى قال لقومه: إن ربي وعدني ثلاثين ليلة أن ألقاه، وأخلف هارون فيكم فلما فصل موسى إلى ربه زاده الله عَشْرًا فكانت فتنهم في العشر التي زاده الله»^٢

هذه جملة الإخبارات التي أخبر بها أنبياء الله ولم تتحقق بعد، فينطرح في الجميع نفس السؤال السابق، وإليك في ما يأتي ماورد من نفس تلك الإخبارات في الاحاديث الاسلامية.

الرابع: ماورد عن الامام الصادق (عليه السلام) من أنه قال: «إن عيسى

(١) مجمع البيان ج ٥ ص ١٣٥.

(٢) تفسير البيان ج ٣ ص ١١٥.

روح الله مَرَّبَقوم مُجلبين، فقال: ما هؤلاء؟ قيل: يا روح الله فلانة بنت فلانة تُهدى إلى فلان في ليلتها هذه.

قال: يجلبون اليوم، وي يكون غداً، فقال قائل منهم: ولم يا رسول الله؟ قال: لأن صاحبهم ميتة في ليلتها هذه، فقال القائلون بمقالته: صدق الله وصدق رسوله، وقال أهل النفاق: ما أقرب غداً، فلما أصبحوا جاؤوا فوجدوها على حالها ليس بها شيء فقالوا: يا روح الله إنَّ التي اخبرتنا أمس أنها ميتة لم تمت! فقال عيسى على نبينا وآله وعليه السلام: يفعل الله ما يشاء فاذهبوا بنا إليها فذهبوا يتسابقون حتى قرعوا الباب فخرج زوجها فقال له عيسى (عليه السلام): إستأذن لي على صاحبتك، قال: فدخل عليها فأخبرها ان روح الله وكَلِمَتُهُ بالباب مع عِدَّة، قال فتخدرت فدخل عليها، فقال لها: ما صنعتِ ليلتكِ هذه؟ قالت: لم أصنع شيئاً إلا وكنتُ أصنعه في ماضى انه كان يعترينا سائل في كل ليلة جمعة فننيله مايقوته الى مثلها، وانه جاءني في ليلتي هذه وأنا مشغولة بأمرى وأهلي في مشاغل فهتف فلم يجبه أحد ثم هتف فلم يُجب حتى هتف مراراً فلما سمعت مقالته قت متكررة حتى أنلته كما كنا ننيله فقال لها: تنحي عن مجلسك فاذا تحت ثيابها أفعى مثل جذعة عاض على ذنبه فقال (عليه السلام) «بما صنعت صُرفَ عنك هذا»^١

فينطرح هنا نفس السؤال السابق والجواب عن الجميع واحد كما سيوافيك تفصيله.

الخامس: جاء ملك الموت الى داود عليه السلام وأخبره بأن الشاب الجالس عنده سيقضي بعد سبعة أيام فرحمه داود ثم مضت الأيام السبعة ولم يميت الشاب فجاء ملك الموت وقال لداود: «ياداوِد إنَّ الله تعالى رحمه برحمتك له فأخّر في أجله ثلاثين سنة»^٢.

السادس: عرض الله عزوجل على آدم أسماء الانبياء وأعمارهم فَرَبَّ آدم اسم داود النبي فاذا عمره في العالم أربعون سنة، فقال آدم: يارب ما أقلَّ عمر داود وما أكثرَ عمري! يارب ان انازدت داودَ من عمري ثلاثين سنة اثبتت ذلك

(١) بحار الانوار ج ٤ ص ٩٤.

(٢) بحار الانوار ج ٤ ص ١١٢.

له، قال تعالى: نعم يا آدم، قال فإني قد زدته من عمري ثلاثين سنة... فأثبت الله عزوجل لداود في عمره ثلاثين سنة»^١.

السابع: أخبر الله نبياً من أنبيائه عن طريق الوحي بان يخبر ملكاً بأنه تعالى متوفيه إلى كذا وكذا فأخبره بذلك، ولما دعا الله الملك قائلاً: يا رب أجلي حتى يشبّ طفلي وأقضيّ أمري فأوحى الله عزوجل الى ذلك النبي أن آتِ فلاناً الملك وأخبره أني قد أنسيت (أي أخرت) أجله وزدت في عمره خمس عشرة سنة^٢

الثامن: مرّ يهودي بالنبي (ص) فقال: السام عليك، فقال النبي له: وعليك، فقال أصحابه: إنما سلّم عليك بالموت فقال: الموت عليك، فقال النبي (ص) وكذلك رددت ثم قال (ص) لأصحابه: إن هذا اليهودي يعضه أسود في قفاه فيقتله فذهب اليهودي فاحتطب حطباً كبيراً، ثم لم يلبث ان انصرف فقال له رسول الله (ص): ضعه، فوضع الحطب فاذا اسود في جوف الحطب عاض على عود، فقال (ص): يا يهودي ما عملت اليوم؟ قال: ما عملت عملاً إلا حطبي هذا حملته فجئت به، وكان معي كعكتان فاكلت واحدة وتصدقت بواحدة على مسكين فقال رسول الله (ص): بها دفع الله عنه (وقال: ان الصدقة تدفع ميتة السوء عن الانسان)^٣.

التاسع: عن عمرو بن الحمق قال: دخلت على أمير المؤمنين عليه السلام حين ضرب على قرنه فقال لي: يا عمرو إني مفارقكم، ثم قال: سنة السبعين فيها بلاء — قالها ثلاثاً — فقلت: فهل بعد البلاء رخاء؟ فلم يجبني وأغمي عليه فبكت أم كلثوم فأفاق فقال: يا أم كلثوم لا تؤذيني فانك لو قد ترين ما أرى لم تبكي، إن الملائكة في السماوات السبع بعضهم خلف بعض، والنبيون خلفهم، وهذا محمد (صلّى الله عليه وآله) يقول: إنطلق يا علي فما أمامك خير لك مما أنت فيه، فقلت: بأبي أنت وأمي قلت الى السبعين بلاء، فهل بعد السبعين رخاء قال: نعم يا عمرو إن بعد البلاء رخاء ويمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب^٤.

١ (٢، ١) بحار الأنوار، ج ٤، ص ١٠٢، ٩٥.

٢ — بحار الأنوار، ج ٤، ص ١٢١.

٣ — بحار الأنوار، ج ٤، ص ١١٨.

تبين الحال في هذه الاخبار الغيبية

لاشك ان بعض هذه الملاحم او كلها قد صدرت من الانبياء العظام
وبالأخص ماورد في الكتاب العزيز وهنا ينطرح سؤالان:
الاول: لماذا لم تقع هذه الإخبارات في الخارج؟

الثاني: كيف وقف النبي على هذه الاخبارات مع عدم وقوعها.
وبعبارة أخرى: كيف وقف على جانب من القضية ولم يقف على
الجانب الآخر منها؟
فنقول:

أما الأول: فقد ورد في تفسير هذه الماثورات أن عدم الوقوع إنما هو بسبب
فقدان الشرط، او وجود المانع من تأثير المقتضي.

وإن شئت قلت: ان العمل الصالح كالتوبة لقوم يونس، والصدقة في
قصة المسيح والنبي الأكرم صلوات الله عليهما قد غَيَّرا التقدير، فصار صالح
الاعمال مغيراً للمقدّر، وهذا بنفسه نفس البداء الذي قد شيدنا برهانه.

وأما الثاني فخلاصة الجواب عنه: ان الله تبارك وتعالى لوحيين: الاول:
اللوح المحفوظ: وهو اللوح الذي لا تغيير لما كتب فيه، ولا تبديل لما قُدِّرَ فيه، وهو
مطابق لعلم الله تعالى.

الثاني: لوح المحو والإثبات فيكتب فيه شيء حسب وجود مقتضيه،
ولكنه لا يلبث أن يحى لفقدان شرطه او وجود مانعه، مثلاً: يكتب في هذا اللوح
مقدار عمر زيد وانه خمسون سنة، ومعناه ان المقتضي لعمره إلى ذلك الحين موجود،
ومع ذلك فليس ذلك (أي المقتضي) علة تامّة لذلك الحد من العمر، بل جزء علة،
او علة ناقصة ومقتضى له، فيجوز فيه التبدل والتغير بالزيادة والنقصان فاذا وصل
الرحم يتغير التقدير الأول، ويتبدل الى ستمائة كما انه اذا قطع الرحم تبدل
الخمسون الى الاربعين، فصالح الأعمال وطالحتها مؤثرة في تغيير التقدير الأول
بالزيادة والنقصان.

وليس هذا (أي الحكم حسب المقتضي) أمراً بدعاً بل له نظائر في
الحياة، فالطبيب الحاذق إذا اطلع على مزاج شخص يقدر عمره ستين سنة لكن

هذا التقدير يتغير بالأعمال الصحية وضدها، فلو قام الشخص بالرياضة البدنية ربما زاد عمره الى سبعين كما انه لو شرب المشروبات المضرة تناقص عمره.
فحكم الطبيب حكم حسب المقتضي، ولكن هذا الحكم في يد التغير والتبدل.

اذا عرفت هذا وَضَحَ لك أَنَّ الاخبارات الصادرة عن الانبياء انما هي بسبب اتصالهم باللوح الثاني الذي هو في معرض التغير والتبدل فيخبرون لمصالح معينة حسب مقتضى الحال مع احتمال تغيرها حسب توفر الشروط وعدمها، أو الموانع وعدمها. وفي هذا المجال يقول العلامة المجلسي (في عالم الاثبات): «إعلم أن الآيات والاخبار تدل على ان الله تعالى خلق لوحين، أثبت فيهما ما يحدث من الكائنات:

أحدهما: اللوح المحفوظ الذي لا يتغير فيه أصلاً وهو مطابق لعلمه تعالى، والآخر: لوح المحو والإثبات فيثبت فيه شيئاً ثم يمحوه لحكم كثيرة لا تخفى على أولي الأبواب»^١

وقال المحقق الخراساني في هذا الصدد: «ان الله تبارك وتعالى اذا تعلق مشيئته تعالى بإظهار ثبوت ما يمحوه لحكمة داعية الى اظهاره أَلْهَمَ أو أوحى الى نبيه أو وليه أن يخبره مع علمه بانه يمحوه أو مع عدم علمه به لما اشير اليه من عدم الاحاطة بتمام ما جرى في علمه تعالى وانما يخبره لأنه — حال الوحي أو الإلهام لارتقاء نفسه الزكية واتصاله بعالم لوح المحو والاثبات — إظْلَعَ على ثبوته، ولم يَظْلَع على كونه متعلقاً على أمر غير واقع، أو عدم الموانع، قال الله تبارك وتعالى: «يمحو الله ما يشاء ويثبت» الآية.

نعم من شملته العناية الإلهية واتصلت نفسه الزكية بعالم اللوح المحفوظ الذي هو من أعظم العوالم الربوبية (وهو أم الكتاب) تنكشف عنده الواقعات على ماهي عليه، كما ربما يتفق لخاتم الأنبياء وبعض الأوصياء. نعم مع ذلك ربما يوحى اليه حكم من الاحكام تارة بما يكون ظاهراً في الاستمرار والدوام مع أنه في الواقع له غاية وحدٌ يعينها بخطاب آخر واخرى بما يكون ظاهراً في الجدم مع أنه لا يكون واقعاً بمجد بل مجرد الاختبار والابتلاء كما انه يؤمر وحياً أو إلهاماً بالاخبار

(١) بحار الانوار، ج ٤، ص ١٣٠.

بوقوع عذاب أو غيره مما لا يقع لاجل حكمة في هذا الإخبار أو ذاك الاظهار فبدا له تعالى بمعنى انه يُظهر ما أمر نبيه أو وليه بعدم إظهاره أولاً وييدي ما خفي ثانياً، وإنما نسب اليه تعالى البدء مع انه في الحقيقة الإبداء لكمال مشابهة إبدائه تعالى كذلك بالبدء في غيره. وفي ما ذكرنا كفاية»^١.

هذا هو الجواب بشكل عام، وسيوافيك تفصيله في الاسئلة القادمة كما ان هذه هي حقيقة «البدء» في مجال الاثبات.

وان شئت قلت: هو استيضاح الإخبار بالمغيبات الواردة على ألسنة الأنبياء والأولياء مع عدم وقوعها.

واما تسميتها «بدءاً» فسيوافيك بيان ذلك في ضمن الاسئلة التالية.

* * *

أسئلة وأجوبتها

وها هنا اسئلة تطرح نفسها على القارئ الكريم لابد من الاجابة عنها، وها نحن نطرحها واحداً تلو الآخر ونحجب عنها سوألا بعد الآخر:

السؤال الأول: كيف يصح إطلاق «البدء» على الله سبحانه مع أنه بمعنى الظهور بعد الخفاء؟

الجواب: هذا هو أحد الأسئلة التي صارت سبباً للتحامل على الشيعة الامامية لاعتقادهم بالبدء.

غير أن الجواب عنه واضح، فان النزاع ليس في التسمية بل في المفاد والمسمى، وقد عرفت أن حقيقة البدء في مجال الثبوت مما أصفقت عليه الأمة الاسلامية جمعاء وانه لا يوجد بينهم أي خلاف، كما عرفت أن البدء بالمعنى الذي ذكر مما جاء به الكتاب العزيز والسنة المطهرة وقد عرفت موارده.

فسواء أضحيت تسمية هذا المسمى بالبدء أولاً، فما يرمى اليه الشيعة الامامية من هذه اللفظة مما لا غبار عليه، ولا عتب عليهم في استعمال هذه اللفظة بهذه العلاقة والمناسبة في هذا المعنى فقد تبعوا في ذلك النبي الاعظم (صلى الله عليه وآله) في قوله — في حديث الأقرع، والأبرص، والإعمى — «بدا لله عز وجل

(١) كفاية الاصول للمحقق الآخوند الخراساني ج ١ ص ٣٧٣ — ٣٧٥.

أَنْ يَتْلِيَهُمْ^١» فَبَآئِي وَجْهَ فُسْرَبِهِ كَلَامُ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) يُفْسِّرُ بِهِ كَلَامُ أَوْصِيَانِهِ.

وَأَمَّا وَجْهَ التَّسْمِيَةِ فَثَمَّةٌ وَجْهَ ذِكْرِهَا الْقَوْمَ، أَوْجْهَهَا وَأَوْلَاهَا أَنَّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ مِنْ بَابِ «الْمَشَاكِلَةِ»، وَهُوَ بَابٌ وَاسِعٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَعْجَبُّ عَنْ فِعْلِ نَفْسِهِ فِي مَجَالَاتٍ كَثِيرَةٍ بِمَا يَعْجَبُّ بِهِ النَّاسُ عَنْ فِعْلِ أَنْفُسِهِمْ لِأَجْلِ الْمَشَاكِلَةِ الظَّاهِرَةِ، وَلَكُونُهُ مُقْتَضَى الْمَحَاوَرَةِ مَعَ النَّاسِ، وَالتَّحَدُّثِ مَعَهُمْ وَقَدْ ذَكَرْنَا نَمَازِجَ مِنْ ذَلِكَ فِي مَاسَبِقٍ، وَهَنَّاكَ وَجْهَ أُخْرٍ فِي تَوْجِيهِ ذَلِكَ نَذْكُرُهَا وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ:

(١) إِنْ الْبَدَاءُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةُ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْإِنْتِقَالَ وَالتَّحْوِيلَ مِنْ عَزَمَ إِلَى عَزَمَ بِمَحْصُولِ الْعِلْمِ أَوِ الظَّنِّ بِشَيْءٍ بَعْدَمَا لَمْ يَكُنْ حَاصِلًا، وَلَكِنَّهُ إِذَا أُضِيفَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ أُرِيدَ مِنْهُ ظُهُورُ أَمْرٍ غَيْرِ مُتَرَقِّبٍ، أَوْ حَدُوثِ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ فِي حِسَابِ النَّاسِ حَدُوثُهُ وَوُقُوعُهُ.

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: يَرَادُ مِنْهُ الظُّهُورُ بَعْدَ الْخَفَاءِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى النَّاسِ وَإِنْ كَانَ الْكُلُّ فِي عِلْمِهِ سُبْحَانَهُ مَوْجُودًا بِأَجْمَعِهِ.

وَبِتَعْبِيرٍ ثَالِثٍ: فَكُلُّ مَا ظَهَرَ بَعْدَ الْخَفَاءِ فَهُوَ بَدَاءٌ مِنَ اللَّهِ لِلنَّاسِ، وَلَيْسَ بَدَاءُ اللَّهِ وَلِلنَّاسِ، غَيْرَ أَنَّهُ يُتَوَسَّعُ هُنَا كَمَا يُتَوَسَّعُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْإِلْفَازِ وَيُطْلَقُ: بَدَأَ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ.

وَيَقَرَّبُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَبَدَأَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ» (الزمر: ٤٧) فَلَا شَكَّ أَنَّ مَا ظَهَرَ كَانَ «بَدَاءً» مِنْ جَانِبِ اللَّهِ لِلنَّاسِ عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ وَلَكِنَّهُ يُتَوَسَّعُ وَيُسْتَعْمَلُ فِي حَقِّهِ سُبْحَانَهُ وَيُقَالُ: «وَبَدَأَ اللَّهُ» تَمْشِيًا لِمَا فِي حِسَابِ النَّاسِ وَأَذْهَانِهِمْ.

وِخْلَاصَةُ هَذَا الْوَجْهِ — بَعْدَ هَذَا التَّفْصِيلِ — أَنَّ نِسْبَةَ الْبَدَاءِ إِلَيْهِ، إِنَّمَا هِيَ حَسَبَ حِسَابِ النَّاسِ، وَبِقِيَاسِ أَمْرِهِ سُبْحَانَهُ عَلَى أَمْرِهِمْ، وَلَا ضَيْرَ فِي ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ قَرِينَةٌ فِي الْمَجَازِ وَالْمَقَاسَةِ.

* * *

(١) النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّعَادَاتِ الْمُبَارَكِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَزْرِيِّ

٢) ما ذكره الشيخ المفيد وحاصله: ان «اللام» هنا بمعنى «من»، يقول العرب: قد بدا الفلان عمل صحيح، وبدا له كلام فصيح كما يقولون: بدا من فلان كذا، فيجعلون «اللام» مقام «من» ومعنى قول الامامية بدا لله في كذا: أي ظهر منه، وليس المراد تعقّب الرأي، ووضح أمر كان قد خفي، وجميع أفعاله تعالى الظاهرة في خلقه بعد أن لم تكن، معلومة في ما لم يزل، «وانما يوصف منها بالبدا ما لم يكن في الحساب ظهوره وفي غالب الظن وقوعه»^١.

* * *

٣) ان علمه سبحانه ينقسم الى علم ذاتي والى علم فعلي، فعلمه الذاتي نفس ذاته، ولا يحصل فيه تغير وتبدل. وأما علمه الفعلي فهو عبارة عن لوح «المحو الإثبات» والملائكة ونفوس الأنبياء والأولياء فإنها مظاهر لعلم الله، فاذا قالوا: بدا لله في علمه، فمرادهم وقوع «البدا» في هذه العلوم، ونسبته إليه تعالى مجاز عقلي، لأنهم حملة تلك العلوم ووسائطها.

وان شئت قلت: إن مراتب علمه سبحانه مختلفة ومحالها متعددة، فأولها وأعلاها: العلم الذاتي، المقدس عن التكثر والتغير، وهو محيط بكل شيء، وكل شيء حاضر عنده بذاته، وغيره علمه الفعلي، أي إن بعض أفعاله مظاهر علمه كلوح «المحو الإثبات» ونفوس الملائكة والأنبياء، فبما أن تلك النفوس لا تنتقش فيها الحوادث دفعة واحدة لجزئيتها، وعدم تناهي الحوادث بل تطلع عليها تدريجاً وشيئاً فشيئاً ربما تطلع على شيء وسببه، ثم تطلع على سبب آخر يقتضي عدمه (عدم ذلك الشيء) فيبدو لهم خلاف ما علموا أولاً، وحينئذ يقولون: بدا لله، أو بدا في علمه، فالمراد: البداء في علمه الفعلي لا علمه الذاتي.

قال صدر المتألهين: «ان للأسماء الحسنى مظاهر ومجاري، والله تعالى عباداً ملكوتين، أفعالهم كلها طاعة له سبحانه، وبأمره يفعلون ما يفعلون، ولا يعصون الله في شيء من أفعالهم وإرادتهم، وكل من كان كذلك كان فعله فعل الحق، وقوله قول الصدق، اذ لاداعية في نفسه تخالف داعي الحق، بل يستهلك إرادته في إرادة الحق، ومشيتته في مشيئة الحق، ومثال طاعتهم لله سبحانه وأمره، مثال طاعة الحواس فينا للنفس، حيث لا تستطيع خلافاً لها في ما شاءت النفس،

(١) وفي ما بين الهلالين إشارة الى الوجه الأول. مضافاً الى ما افاده من الوجه الثاني.

ولاحاجة في طاعتها للنفس إلى أمر ونهي أو ترغيب وزجر، فهكذا طاعة الملائكة الواقعة في ملكوت السماوات لأنهم المطيعون بذواتهم لأمره، المستمعون بأسماعهم الباطنية لوحيه، فقلوب هذه الملائكة كتاب المحو والاثبات، ويجوز في نقوشها المنقوشة في صدورهم أن تزول وتبديل، لأن وجودها لا يابى ذلك، والذي يستحيل فيه التغير والتبديل هو ذات الله وصفاته الحقيقية وعلى هذا فقلوب الملائكة هي الألواح القدرية وهي من مراتب علمه الفعلي، فإذا حصل فيه التغير والتبديل صح أن يقال: بدا لله في علمه أي في علمه الفعلي!

الى هنا تبين أمران:

الاول: ان البحث إنما هو في المحتوى والمسئى لافي اللفظ والتسمية، فالمناقشة في صحة التسمية لا تصح أن تجعل ذريعة للإيقاع في عقيدة «البداء» وما أشبه المقام بقول القائل:

وكم من عائب قولاً صحيحاً
وَأَقْتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

والثاني: انه يصح وصفه بالبداء بأحد الوجوه المتقدمة.

السؤال الثاني

لاشك أن النبي (ص) أو الامام (ع) اذا اخبر بشيء ثم حصل البداء في تحقيقه فلا بد أن يستند في خبره الاول إلى شيء يكون مصدراً لخبره، ومنشأ لاطلاعه، فعلى ماذا يعول النبي أو الإمام في خبره الأول.

الجواب

اذا وقفت على ما ذكرناه في حقيقة البداء في مجال الإثبات، وما ذكرناه في الجواب على السؤال الاول من أن البداء هو حصول التغير في مظاهر علمه سبحانه تسهل الاجابة عن هذا السؤال فنقول: إن لعلمه سبحانه مظاهر. منها ما لا يقبل ذلك ومنها ما يقبل.

اما الاول فهو المعبر عنه باللوح المحفوظ تارة وبألم الكتاب أخرى. قال

سبحانه: «بل هو قرآن مجيد. في لوح محفوظ» (البروج: ٢١-٢٢) وقال سبحانه: «وانه في أم الكتاب لدينا لعلي حكيم» (الزخرف: ٤) وقال سبحانه: «ما أصاب من مصيبة في الارض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها، إن ذلك على الله يسير» (الحديد: ٢٢).

فاللوح المحفوظ، وأم الكتاب، هو الكتاب الذي فيه ما يصيب الناس من قبل ان تبرأ مما لا يتطرق اليه المحو والاثبات قيد شعرة، فلو امكن لإنسان أن يتصل به، لوقف على الحوادث على ماهي عليه بلا خطأ ولا تخلف.

وأما الثاني: فهو لوح المحو والاثبات الذي أشير اليه بقوله: «يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب»

ومن هذا القسم قلوب ملائكته المطيعين، فلاحكام المنقوشة فيها أحكام معلّقة على وجود شرط، أو عدم مانع، فالتغير إنما يحصل فيها بسبب عدم توفر الشرط او لوجود المانع.

ولأجل ذلك ربما يُكتب فيها الموت لإنسان بالنظر الى مقتضياته، ولكنه يُمحى وتكتب مكانه الصحة لفقدان ما هو الشرط لحصول الموت، او طروء مانع من تأثير المقتضي.

وعلى كل حال، فهذا تقديران:

تقدير بالقياس إلى المقتضي وهو ما يوجب الموت.

وتقدير بالنسبة الى جميع أجزاء علته وهو ما يقتضي الصحة والسلامة.

فاذا قيس الشيء الى مقتضيه الذي لا يكفي في العلية والمبدئية، ويتوقف على وجود شرائط، وعدم موانع، يكون المقدر—في المفروض— هو الموت.

اما إذا قيس إلى مجموع اجزاء العلة التامة؛ أعني وجود المقتضي مُنضمّاً

الى شرائطه، وعدم موانعه، يكون المقدر—في المفروض— هو الصحة والسلامة.

فلنفرض: اذا تناول انسان السم المهلك فلاشك ان ذلك يقتضي هلاكه

(لان السم مقتضي الهلاك) ولكنه مشروط بعدم تناول الترياق (المضاد للسم) او اجراء عمليات طبية، أو جراحية.

فبالنسبة الى نفس المقتضي فانقدر هو الموت، واذا فرض انه تناول

الترياق او اجريت له عمليات طبية يكون المقدر هو الصحة والسلامة.

إذا عرفت هذا فنقول: ان المصدر لاجبار النبي (ص) الأول الذي حصل

فيه البداء هو وقوفه على وجود مقتضيات لالعة التامة، ولأجل ذلك صح له أن يخبر عن التقدير الأول لأجل وجود المقتضي، كما يصح لنا أن نخبر عن هلاك شارب السم لأجل وجود المقتضي ونقول بأنه سيهلك .
ولا ينافي ذلك وجدان صحته مجدداً لأجل تناول الترياق وإجراء العمليات الطبية له .

وإن شئت قلت: إن النبي (ص) والوصي (ع) ربما يقفان على مقتضيات الحادثة لأعلى علتها التامة، والآ لأخبرا بالتقدير الثاني، ولا يبعد في أن تخفى عليهما شرائط التقدير الأول، وموانعه لأجل مصالح يعلمها الله سبحانه .
والى ما ذكرناه من التقديرين يشير أبو جعفر الباقر (عليه السلام) حينما سأله حمران عن قول الله عز وجل: «قضى أجلاً، وأجلٌ مسمى عنده» قال: «هما اجلان اجل محتم، واجل موقوف»^١.

وفي هذا الصدد كتب صدر المتألهين يقول: «إذا حصل للقوى العلوية (والمراد بها النفوس العلوية) العلم بموت زيد بمرض كذا في ليلة كذا لأسباب تقتضي ذلك، ولم يحصل لها العلم بتصدقه الذي سيأتي به قبل ذلك الوقت، لعدم اطلاعها على أسباب التصديق بعد، فيكون موته بتلك الأسباب مشروطاً بأن لا يتصدق، فتحكم أولاً بالموت وثانياً بالبرء .

فاذا اتصلت بتلك القوى نفس النبي أو الامام فرأى فيها بعض تلك الأمور فله أن يخبر بما رآه بعين قلبه، أو شاهده بنور بصيرته، أو سمعه بأذن قلبه»^٢.

* * *

السؤال الثالث

كيف يخبر النبي (ص) او الوصي (ع) بشيء بصورة البت والقطع مع انه يحتمل أن يكون مما يحصل فيه البداء؟

والجواب هو: ان الملاحم والمغيّبات التي وردت في كلامهم على قسمين: قسم لم يحصل فيه «البداء» فالإخبار فيه على وجه البت والقطع مما لا بأس به ولا خيف فيه، إنما الكلام هو في الأخبار التي حصل فيها «البداء» (وهو

(١) بحار الأنوار ج ٤ ص ١٦ الحديث ٦٤ .

(٢) شرح أصول الكافي لصدر المتألهين .

القسم الثاني) فنقول: ان الأخبار في هذا القسم كانت على وجهين:
إما أنها كانت على وجه التعليق في اللفظ، كما في قصة يونس، حيث
روي انه قال لقومه: ان العذاب مصيحبهم بعد ثلاث ان لم يتوبوا .
او في اللب كما اذا دلت القرائن على كونه معلقا بالمشيئة وغيره.
واما انها كانت على وجه القطع والبت.

اما القسم الاول فلا يضر فيه التخلف لان المفروض أن الإخبار على وجه
التعليق، اما الكلام هو في ما اذا كان الاخبار على وجه القطع فنقول:
إن ما كان من الاخبارات على وجه القطع فهو بالنظر الى مقتضي فلو
شرب الانسان سُمّاً صَحَّ لمن شاهد عمله ان يقول: انه سيهلك، أي بلحاظ
المقتضي وبالنسبة إليه، وكذا يصحُّ لمن يشاهد من يقود سيارته في منطقة وعرة
بتهور ان يقول: بأنه سيقتل ولا ينافي هذا الخبر القطعي إذا نجا الشخص الاول
بتناول الترياق أو نجا الثاني بتغيير أسلوبه في قيادة سيارته.

وتلك سيرتنا في حياتنا اليومية والاجتماعية فاننا ربما نحكم على اشخاص
بأحكام قطعية غير ان الإخبار انما هو حسب المقتضي .

والحاصل أن الإخبار بالمغيّيات مع عدم تحققها يدور حول أمرين:
إما ان الإخبار معلق، ويدل على التعليق لفظ المتكلم او القرائن الحافة
بالكلام.

وإما أنه خبر قطعي ولكنه حسب العلم بالمقتضي، ولا ينافيه عدم التحقق
بسبب فقدان الشرط ووجود المانع كما هو الرائج في حياتنا، فالانسان يُخبرُ نبأ غير
قطعي بعد الوقوف على المقتضي ولا ينافي عدم تحققه بسبب فقد الشرط اولوجود
المانع.

وان شئت قلت: جعله من قبيل المطلق لُبّاً أيضاً.

السؤال الرابع

أليس في اخبار النبي(ص) بشيء مع عدم تحققه في المستقبل رائحة
الكذب ووصمة القول بالخلاف، وبالتالي حصول الضعف في عقيدة المؤمنين
بالنسبة إلى ائمتهم وزعمائهم.

الجواب: إن الأخبار التي وقع فيها «البداء» إنما توجب تعرض الانبياء

لوصمة الكذب والتقول بالخلاف اذا لم يوفق النبي (ص) للبرهنة على صدق مقاله وإراءة المقتضي للحادثة التي اخبر عنها، ولذلك نرى أن عيسى (عليه السلام) لما أخبر أصحابه بهلاك المرأة (العروس) ولم يقع الهلاك برهن على صدق مقاله عندما قال لها: تنحي عن مجلسك فإذا تحت ثيابها أفعى مثل جذعة عاص على ذنبه فقال (عليه السلام): «بما صنعتِ صُرِفَ عنكِ هذا». وقد مرت القصة بكاملها فراجع.

ولا يختص هذا بقصة المسيح (عليه السلام) بل يعم قصة النبي الأكرم (صلّى الله عليه وآله) في إخباره بهلاك اليهودي حيث أمره النبي (ص) بوضع الحطب فإذا أسود في جوف الحطب عاص على عود..

ونظيره قصة إبراهيم (عليه السلام) فإن الأمر بالفداء عن ولده بذبح عظيم دلالة على صدق ما أخبر به الخليل من الرؤيا.

كما ان الحال كذلك في قصة يونس حيث اخبر عن العذاب، وقد رأى القوم طلائعه فقال لهم العالم: افزعوا الى الله فلعلة يرحمكم، و يرد العذاب عنكم فاخرجوا الى المفازة، وفرّقوا بين النساء والأولاد وبين سائر الحيوان واولادها ثم أبكوا وأدعوا ففعلوا فصرف عنهم العذاب^١

وبما ان الإخبار عن الشيء كان بعد ثبوت النبوة وشهود اعلام الرسالة فإن مثل هذا الإخبار لم يَعدُ تقوُّلاً بلا دليل أو أمراً يمس مسألة النبوة، خاصة اذا اثبتت الدلائل صدق مقاله كما مر.

وبذلك يظهر مفاد ما ورد من الروايات من ان ما علمه سبحانه ملائكته ورسله فانه سيكون، لا يكذب نفسه ولا ملائكته ولا رسله.

روى الفضيل بن يسار قال سمعت أبا جعفر يقول: «العلم علمان فعلم عند الله مخزون لم يُطْلِعْ عليه أحداً من خلقه، وعلمٌ علَّمهُ ملائكته ورسله، فما علَّمهُ ملائكته ورسله فانه سيكون، لا يكذب نفسه ولا ملائكته ولا رسله»^٢

وروى العياشي عن الفضيل قال سمعت أبا جعفر (ع) يقول: «من الامور أمور محتومة جائية لا محالة، ومن الأمور أمور موقوفة عند الله يقَدِّم منها ما يشاء،

(١) مجمع البيان ج ٣ ص ١٥٣.

(٢) الكافي ج ١ باب البدء ص ١٤٧ الحديث السادس ونظيره ما رواه الصدوق في عيونته عن الرضا

لاحظ البحار ج ٤ ص ٩٦.

ويمحو منها ما يشاء، ويثبت منها ما يشاء، لم يُطْلَع على ذلك أحداً (يعني الموقوفة)
فأما ما جاءت به الرسل فهي كائنة لا يكذب نفسه ولا نبيه ولا ملائكته»^١.

فان ظاهر هذه الاحاديث عدم وقوع البداء في ما علمه سبحانه لأنبيائه،
ووقوع البداء في ما لم يعلمه لأحد من الناس، وهذا الظاهر لا يجتمع مع ما نقلناه
من الاخبار التي صدرت عن الرسل وعلموا بها مع وقوع البداء في علمهم
واخبارهم
ووجه الجمع أحد أمرين:

الاول: ان هذه الروايات بقريئة قوله: «لا يكذب نفسه ولا ملائكته
ورسله» مختصة بما اذا صار البداء وسيلة لتكذيب الرسول أما إذا لم يكن كذلك
كما إذا قَدَّر النبي على البرهنة على صدق مقاله بسبب وجود المقتضي فإنه يتحقق
فيه البداء، ولا تشمل تلك الروايات.

الثاني: ان هذه الروايات منصرفة الى ما سذكره في الجواب عن السؤال
الخامس من امتناع وقوع البداء في الأمور الثلاثة ونظائرها.
ولعل قوله: «فأما ما جاءت به الرسل فهي كائنة» ناظر الى الاقسام
الآتية.

السؤال الخامس: ان الاستفادة من الروايات هو أن الأمور على قسمين:
أمرٌ محتومة لا يحصل فيها «البداء»، وأمرٌ موقوفة يتحقق فيها «البداء» فقد روى
العباشي عن الفضيل قال سمعت أبا جعفر (ع) يقول: «من الأمور أمرٌ محتومة جائية
لا محالة، ومن الأمور أمرٌ موقوفة عند الله يقدر فيها ما يشاء ويمحو ما يشاء لم يُطْلَع
على ذلك أحداً (يعني الموقوفة)، فأما ما جاءت به الرسل فهي كائنة لا يكذب نفسه
ولانبيه ولا ملائكته»^٢.

وعندئذ ينطرح هذا السؤال: ما هو الميزان في الأمور المحتومة، والموقوفة؟
والجواب: هو أنه لا يمكن جعل الميزان للأمور المحتومة والموقوفة وتحديداهما،
فان التعيين يتوقف على العلم بكل ما كتب في الالواح المحفوظة وغيرها، غير أنه
يمكن أن يُقال: إن البداء لا يقع في الأمور التالية ونظائرها:
١ — ما يتعلق بنظام النبوة والولاية، وما يُعدُّ من فروعها كالحاتمية، فان

١ (٢٠١) بحار الانوار، ج ٤، ص: ١١٩، الحديث ٥٨.

وقوع البداء فيه يوجب الاختلال في نظام الشرائع.

فإذا أخبر المسيح—مثلاً—بمجيء نبي بعده، أو أخبر النبي بكونه خاتماً، أو أخبر رسول الاسلام بأن الولاية—من بعده—لوصيه أو أوصيائه المعينين، أو أنه يخرج من أولاده من يملأ الارض عدلاً وقسطاً، لا يتحقق فيه البداء لأن احتمال «البداء» ناقض للحكمة، موجب لضلال العباد، إذ لو كان باب هذا الاحتمال مفتوحاً لما وجب لأحد من البشر أن يقتفي أثر النبي (ص)، ولا أن يوالي الوصي المنصوص عليه، ولا أن يتلقّى الناس النبي الاكرم (صلى الله عليه وآله) نبياً خاتماً، ولا ظهور المهدي أمراً مقضياً، بحجة أنّ كل ذلك مما يمكن أن يطرأ عليه البداء فان فتح هذا الباب في المعارف والعقائد والاصول والسنن الالهية مخالف للحكمة وموجب لضلالة الناس.

٢— ما اذا كان الاخبار بشيء على سبيل الاعجاز كما ألحنا إليه في قصة عيسى المسيح (عليه السلام) حيث قال: «وأنبئكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم إن في ذلك لآية لكم إن كنتم مؤمنين» (آل عمران: ٤٩)

٣— إذا كان الإخبار بشكل يُعدّ التخلف فيه وهناً للمخبر وموجباً لاتهامه بالتقول، والחדش بنزاهته وطهارته في القول والفعل كما في إخبار النبي (صلى الله عليه وآله) بشهادة عليّ أمير المؤمنين بيد أشقّ الأولين والآخرين وشهادة سبطه الحسن وكذلك الحسين في ارض كربلاء والملاحم والمغيبات المتعلقة بآخر الزمان.

فان التخلف في ذلك يوجب تكذيب الرسل في أقوالهم وأفعالهم، وقد تواترت الروايات عن الأئمة المعصومين (عليهم السلام) أنه سبحانه وتعالى لا يكذب نفسه ولا نبيه ولا ملائكته.

وعلى ذلك ينحصر مورد البداء في مجال الإثبات في موارد خاصة لا يمكن تحديدها بحدود وضوابط عامة.

* * *

السؤال السادس

ماذا يترتب على هذه الاخبارات من الفوائد والآثار مع أنها غير متحققة في الخارج؟

والجواب هو: ان الغرض من هذه الاخبارات انما هو إثبات ما قرر من

البداء في مجال الثبوت فإن النبي إذا أخبر بشيء ثم لم يتحقق ذلك الأمر، وعمد النبي أو الوصي الى ذكر وبيان المانع من وقوعه وثبت بأن عدم الوقوع مستند إلى ذلك العمل الحسن كالصدقة وما شابهها، وأنت بسبب هذا العمل نجوت وصُرفَ عنك العذاب، ولم يتحقق ما وعد في شأنك مما أخبر به، كان ذلك تجسيدا وتجسيدا للبداء في مقام الثبوت.

وليس شيء أوقع في النفس وأشد تأثيراً من أن يُريَ النبي ما أخبر به، فإن ذلك يورث الرجاء في قلوب المؤمنين الى كل عمل وكل خير يرجى منه تغيير المصير.

وعلى أي حال ففي وقوع «البداء» في مجال الاثبات مع البرهنة على صدق الخبر بمعنى وجود المقتضي تأكيداً وبرهنة على صحة البداء في مجال الثبوت ونوع إرجاع للناس الى ذلك الأصل حتى يقفوا على صحته بعين القلب، ومشاهدة العيون.



السؤال السابع

كيف يحصل للناس الاطمئنان الى خبر مع انهم يحملون كونه مما يقع فيه البداء.

والجواب: ان البداء يتحقق ويقع في غير الموارد التي استثنيناها سابقاً، وأما حصول الاطمئنان للناس فانما هو كمثل ما يحصل العلم بالشيء عند العلم بوجود المقتضي.

فمثلاً لو رأينا ناراً تشبُّ في بيت من البيوت لعلمنا بأن البيت سيحترق ويهدم بالحريق، غير أن هذا العلم حصل لنا من العلم بالمقتضي وهو علم لاينا في احتمال أن يعالج الحريق بأساليب الاطفاء، فكل ما أخبر به الانبياء والأولياء يحصل العلم منه بالمقتضيات حسب العلم بالمقتضي وهذا العلم المعلق لاينا في تخلفه عند فقدان الشرط او حصول المانع، فكأن كل الاخبارات والملاحم في الموارد التي يجوز فيها البداء معلّقة بهذا التعليق غير المنافي للعلم المعلق.

السؤال الثامن

ما الفرق بين ما تقدم من الموارد التي وقع فيها البداء نظير قصة ابراهيم

و يونس وموسى والمسيح والنبي الاكرم (صلوات الله عليهم) وماورد عن الامام الصادق عليه السلام في حق ولده اسماعيل حيث قال: «ما بدا الله كما بدا له في اسماعيل ابني».

اقول في الجواب: إن الفرق واضح بينها، فان القسم الأول من الأخبار قد أخبر النبي فيها بالحادثة ثم وقع فيها البداء، وفي هذه الرواية — على فرض صحتها — إنما حدث الامام بكلا الامرين، ولأجل ذلك فصلنا هذه الرواية وماشأها مما يأتي في قضية الامام الحسن العسكري (ع) عما سبق.

واما مفاد هذا الحديث فقد فسرهُ الصدوق بقوله: «ما ظهر الله أمر كما ظهر له في اسماعيل ابني إذ اخترمه (اي اهلكه) قبلي ليعلم بذلك أنه ليس بامام بعدي»^١.

والبداء في هذا المورد ليس بمعنى ان الامام الصادق (عليه السلام) كان قد أخبر بامامة اسماعيل حتى يكون موته بداءً بالنسبة الى ما قال؛ بل كان اسماعيل أكبر من أخيه موسى الكاظم وكانت الظروف والاحوال تقتضي ان يكون هو الامام بعد أبيه. فمع وجود هذه الارضية المستدعية لإمامته يكون اخترامه بداءً منه سبحانه الى الناس، أي ظهور ما كان خفي عليهم. وهذه الرواية رواها الصدوق مرسلّة في توحيده.

ثم ان هناك روايات موضوعة حول اسماعيل افعلتها يد الجعل، ورويت بأسانيد ضعيفة. فقد روى زيد النرسي عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله (الصادق) عليه السلام: انه قال: «إني ناجيت الله ونازلته في اسماعيل أبني أن يكون من بعدي فأبى ربي إلا أن يكون موسى ابني»^٢.

وقد روي ايضا عن ابي عبد الله (عليه السلام) انه قال: ما زلت أبتهل الى الله في اسماعيل ابني ان يحيه لي، و يكون القيم من بعدي، فأبى ربي ذلك وإن هذا شيءٌ ليس إلى الرجل منا يضعه حيث يشاء وإنما ذلك عهد من الله عزوجل يعهده الى من يشاء، فشاء الله أن يكون أبني موسى وأبى أن يكون اسماعيل^٣.

وحكى المحقق الطوسي في «نقد المحصل» رواية عن الامام الصادق

(١) توحيد الصدوق، باب البداء، الحديث، ١٠ ص ٣٣٦.

(٢ و ٣) اصل زيد النرسي ص ٤٩، ورواه البحار، ج ٤٧، ص ٢٦٩.

عليه السلام انه قال: «جعل إسماعيل القائم مقامه بعده فظهر من اسماعيل ما لم يرتضه فجعل القائم مقامه موسى، فسئل عن ذلك، فقال: «بدا لله في اسماعيل» وأضاف المحقق، وهذه رواية، وعندهم ان خبر الواحد لا يوجب علماً ولا عملاً. وهذه الروايات الثلاث الأخيرة لا تصح لوجهين:

أولاً: انه قد ثبت عن النبي (ص) والوصي (ع) تعيين الذين يتولون الأمر من بعدهم بأسمائهم وخصوصياتهم، ومع ذلك كيف يمكن أن يخبر الصادق (عليه السلام) بإمامة ولده إسماعيل، ثم يخبر بأنه بدا له في ولده إسماعيل بدءاً. أضف الى ذلك أن الامامة عندائمة الشيعة من أولهم الى آخرهم تبعاً لنبيهم الاكرم محمد صلى الله عليه وآله ليست أمراً انتخابياً، بل هي مقام إلهي يتوقف على التنصيب كما نعرف ذلك من القصة التالية.

لما عرض الرسول الاكرم (ص) نفسه على بني عامر الذين جاؤوا الى مكة في موسم الحج، ودعاهم الى الاسلام قال له كبيرهم: رأيت ان نحن بايعناك على أمرك ثم أظهرك الله على من خالفك، ايكون لنا من بعدك؟ فقال النبي (ص): «الأمر إلى الله يضعه حيث يشاء»^١

وثانياً: إنَّ زيداً النرسي لا يعتد بشخصه ولا باصله.

أما هو فلا نه مجهول جداً ولم يدل على وثاقته غير رواية ابن عمير عنه، وقد اشتهر انه لا يروي إلا عن ثقة، ورواية الحسن بن محبوب عنه وهو من اصحاب الاجماع، غير ان الدليلين قاصران، لرواية ابن ابي عمير عن الثقة وغير الثقة، والقاعدة المعروفة غير صحيحة.

وأما رواية الحسن بن محبوب فلا تدل على شيء، وكونه من أصحاب الاجماع لا يدل إلا على وثاقة نفسه لا وثاقة المروي.

واما أصله فيقدّر قال الشيخ في فهرسته: لم يرو أصل زيد النرسي محمد بن الحسن بن احمد بن الوليد (خزيْتُ هذا الفن) وكان يقول: وضعه محمد بن موسى الهمداني.

(١) السيرة النبوية لابن هشام ج ٢ ص ٤٢٤-٤٢٥. وجاء نظيرها في طبقات ابن سعد ج ١

و يبقى مما تحقق فيه البداء في مجال الاثبات من الأحاديث رواية واحدة
نذكرها تحت العنوان التالي:

السؤال التاسع: ما معنى مارواه محمد بن سنان عن ابي يحيى التمام
السلمي عن عثمان النوا قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول: «كان هذا
الأمر في فأخره الله، و يفعل في ذريتي ما يشاء».

وهذه الرواية رواها راو ضعيف هو محمد بن سنان عن مجهول هو ابن
يحيى التمام عن مجهول آخر هو عثمان النوا فلا تكون حجة.

وبذلك يظهر معنى قوله: «السلام عليك يا من بد الله في شأنه» كما في
زيارة الامام موسى بن جعفر (عليهما السلام).

فالمعنى: يا من ظهر في شأنه أمر يخالف ما في حسابان الناس حيث أن
الناس كانوا يزعمون أن القائم مقام الصادق عليه السلام هو إسماعيل فلما توفي
إسماعيل ظهر خلاف ما كان يتصوره الناس ويحسبونه وعلموا ان الوسيلة هو
ابو ابراهيم موسى بن جعفر الكاظم فظهر لله (اي ظهر من الله للناس او من باب
المشاكلة أو غير ذلك مما مر) أمر على خلاف ما كان يحسبه الناس ومثل ذلك
ماروي في حق أبي محمد الحسن بن علي العسكري، فقد روى علي بن جعفر قائلًا
«كنت حاضراً أبا الحسن (أي الامام الهادي) عليه السلام لما توفي ابنه محمد قال
للحسن: «يا بني أحدث لله شكرًا فقد أحدث فيك أمرًا»^١.

و يعني الامام الهادي من هذه الكلمة أن وفاة محمد قد مهدت الطريق
لإمامته إذ لو كان أخوه حيًا فلربما حصل الاختلاف في تعيين الامام بعد الامام
الهادي ولكن اسنتب له الأمر بعد موت أخيه بلا شغب ولا مجادلة ولأجل ذلك
يأمره بالشكر.

و يدل على أن الناس كانوا يتصورون أن الامامة بعد الهادي هي في ولده
محمد مارواه علي بن عمرو العطار قال: دخلت على ابي الحسن وابنه ابو جعفر في
الأحياء وانا أظن أنه الخلف من بعده فقلت: جعلت فداك من أخص من ولدك؟

(١) الكافي ج ١ ص ٣٢٦، كتاب الحجّة، الحديثان ٥٠٤، وفي الحديث: فيكى الحسن (العسكري)
واسترجع وقال: الحمد لله رب العالمين وإياه أشكر تمام نعمه علينا، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

فقال: لا تختصوا أحداً من ولدي حتى يخرج إليكم أمري»^١

السؤال العاشر

روى العياشي عن عمرو بن الحمق أن الامام امير المؤمنين وعد بالرخاء بعد البلاء في سنة السبعين ولكن الرخاء لم يتحقق، فعندئذ ينطرح هذا السؤال وهو: كيف أخبر الامام عليه السلام بالرخاء بعد سنة السبعين مع عدم تحققه في ذلك الوقت بل ومضيه.

والجواب: هو ان هذا الإخبار كان مشروطاً بشروط لم تتحقق ومن أهمها تحفظ الأمة على ودائع الامامة ونصر حججه والحفاظ عليهم والتكتم على اسرار الله، فلما لم يتحقق هذا الشرط وقّع فيه البداء ولم يتحقق الرخاء بعد السبعين. والى ذلك ينظر قول ابي جعفر الباقر (عليه السلام) في جوابه عن سؤال أبي حمزة الثمالي حيث قال: «قلت لابي جعفر: إن علياً (عليه السلام) كان يقول: إلى السبعين بلاء، وبعد السبعين رخاء، فقد مضت «السبعين» ولم يروا رخاءً فقال الباقر (عليه السلام): يا ثابت ان الله كان قد وقّت هذا الأمر (اي الرخاء بعد الشدة) في السبعين، فلما قُتِل الحسين اشتد غضب الله عزوجل على أهل الأرض فأخّره إلى أربعين ومئة سنة فحدثناكم فأدعتم الحديث، وكشفتم قناع السرفاء آخره الله ولم يجعل لذلك عندنا وقتاً، (ثم قال): يمحوا الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب»^٢.

خاتمة المطاف

ونقول في خاتمة هذا البحث إن الحوادث التي وقع فيها البداء على قسمين:

الاول: الحوادث التي أخبر بها النبي (ص) او الوصي (ع) قبل تحققها حتى

(١) نفس المصدر. ومراده من أبي جعفر هو السيد محمد المتوفى في حياة أبيه الهادي، ويقصد من لفظة في الاحياء أي حال كونه حياً، والشاهد في الرواية هو جملة «وأنا اظن أنه الخلف من بعده» الحاكية عن تصور الناس أنه الامام بعد الهادي عليه السلام.

(٢) بحار الانوار ج ٤ ص ١١٩، الحديثان: ٦٠ و ٦١.

وقع فيها البداء سواء في الشرائع والأقوام السابقة أو في الشريعة الإسلامية.

الثاني: ما أخبر به النبي (ص) أو الوصي (ع) بعد وقوع البداء فيه ولم يكن هناك أي خبر منها به قبل وقوع البداء.

أما القسم الأول فهو عبارة عن الموارد التالية:

- ١ — إخبار النبي إبراهيم (عليه السلام) بذبح ولده وعدم تحقق الذبح.
- ٢ — إخبار موسى الكليم (عليه السلام) قومه بغيبته عن قومه ثلاثين ليلة وتمديد ذلك الى اربعين.

٣ — إخبار يونس (عليه السلام) بهلاك قومه العصاة وعدم تحقق الهلاك .

٤ — إخبار داود بموت الشاب الجالس عنده بعد سبعة أيام وتمديد عمره.

٥ — إخبار آدم بعمر داود وثبوت الزيادة فيه.

٦ — إخبار نبيٍّ من الأنبياء بموت مَلِكٍ في يوم معين وتمديده الى أربع

عشرة سنة.

٧ — إخبار المسيح عليه السلام بهلاك العروس وعدم تحقق الهلاك .

٨ — إخبار النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) بموت اليهودي وعدم تحقق

هلاكه.

٩ — ما أخبر به امير المؤمنين عليه السلام من حصول الرخاء بعد سنة

السبعين ولم يتحقق ذلك.

هذه هي الموارد التي أخبر بها النبي أو الولي ثم وقع فيها البداء، وقد جاء

بعض هذه الموارد في الكتاب العزيز وبعضها الآخر في السنة المطهرة. وقد عرفت

الجواب الكلي فيها، والأجوبة التفصيلية عن كل واحدة منها.

وأما القسم الثاني فهو ما أخبر به النبي (ص) أو الوصي (ع) بعد وقوع

البداء فيه، وذلك مثل ما عرفت ممّا ورد عن الصادق (عليه السلام) في حق

أبنه الكاظم (ع) وما ورد عن الامام الهادي (عليه السلام) في شأن ولده الحسن

العسكري (ع).

وهذا هو جل ما وقع فيه البداء في مجال الإثبات. أفبعد هذا يصح لمتشّدق

يتكلم بما لا يعلم ان يقول: «إن أئمة الرافضة وضعوا القول بالبداء لشيعتهم فاذا

قالوا: إنه سيكون لهم أمر وشوكة ثم لا يكون الأمر على ما أخبروا قالوا: بدا الله

تعالى» كما في المحصل^١.

واين ما ادَّعوا من وجود إخبارات كثيرة أخبر بها أئمة الشيعة ثم حصل فيها البداء، في حين ان أكثر هذه الأخبار وردت في القرآن الكريم وهو ما يجب على كافة المسلمين المعتقدين به أن يفسروه و يعالجوه، وبعضها الاخر يرجع الى الأنبياء والرسل السابقين، وقد ورد في قصص الأنبياء، وشأنها شأن سائر قصصهم، فلا يبقى إلّا مورد واحد هو: إخبار عليّ (عليه السلام) بالرخاء بعد سنة السبعين ولم يتحقق بعد مضيه لحصول «البداء» فيه بسبب عدم تحقق شروطه كما اشرنا اليه.

فأين هذا من ادّعاء الرازي وسليمان عن وجود إخبار الأئمة بمجوات كثيرة وقع فيها «البداء» وبذلك برّروا عدم تحقق إخباراتهم الكثيرة لشيعتهم؟ هل يصلح مورد واحد للاستناد اليه في رمي أئمة الإمامية بهذه التهمة وأنهم اختلقوا عقيدة البداء لتبرير عدم تحقق ما يخبرون به. والحال أن من ينظر إلى روايات «البداء» يرى أكثرها راجعاً إلى مسألة البداء في مجال الثبوت، وناظراً إلى تبين مفهوم البداء الذي هو إمكان تغيير المقدّر وتحويل المصير بتغيير العمل والسلوك، والتحول من العمل الطالح إلى العمل الصالح، كما يلاحظ ذلك من الأحاديث رقم ٢، ٣ و ٥ و ٧ و ٩ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٨ إلى غير ذلك وان هذه العقيدة كانت رداً على ما كان يعتقد اليهود والقدرية من فراغ الله من الأمر وعدم قدرته أو قدرة الإنسان على تغيير التقدير وتبديل المقدّر مثل ما نراه في الروايتين رقم ٦ و ١٧ وغيرهما التي صرّحت بأن العقيدة جاءت في مقام الرد على عقيدة اليهود القائلين بفراغه سبحانه من الأمر واعتزاله عن كل شأن.

وفذلكة الكلام هو أن «البداء» الذي أصرت على صحته أئمة الشيعة الإمامية وعلماءها، وجاءت أحاديثه ورواياته في المجاميع الحديثية إنما هو البداء في مجال الثبوت، أعني إمكان تغيير المصير بصالح الأعمال وطالحها.

وأما الإخبار بأمر ثم عدم تحقّقه بسبب حصول البداء فيه، فقد صدر عن النبي (ص) في مورد واحد وهو الإخبار بهلاك اليهودي وعن أئمة الشيعة في مورد واحد أيضاً وهو الإخبار عن الرّخاء بعد سنة السبعين، ولم يكن ذلك إلّا لتأكيد

(١) المحصل للإمام الرازي نقلاً عن سليمان بن جرير.

العقيدة بالبداء في مجال الشبوت، وتجسيده وتجسيمه ليروا كيف يتغير المقدّر بالأعمال والأفعال، وليس ذلك كثير النظر، بل هو عديم النظر أو قليله. هذا آخر ما أردنا إيرادَه في هذه الصفحات حول البداء والحمد لله رب العالمين

الفهرست

الموضوع	الصفحة
مقدمة الناشر	٥
الفصل الاول — البداء عند الشيعة الامامية	٧
البداء عند الشيعة الامامية	١٠
النزاع في البداء لفظي لامعنوي	١٢
مقدمات سبع	
* الاولى: في تفسير لفظ البداء.	١٣
* الثانية: في نقل آراء علماء الشيعة.	١٥
* الثالثة: الكتاب والسنة مليئان بالمجاز	١٨
* الرابعة: في امكان النسخ وابطال مزاعم اليهود	١٩
* الخامسة: في أن القدر ليس حاكما على مشيئته وفعاله سبحانه ولا على حرية الانسان	٢٣
* السادسة: تغيير المقدر والمصير بالأعمال	٢٩
* الآيات القرآنية وتأثير العمل الانساني	٢٩
* أحاديث أهل البيت وتأثير العمل الانساني	٣٠
* روايات أهل السنة وتأثير العمل الانساني	٣٢
* تأثير الأعمال الطالحة في تغيير المصير	٣٣
* البداء من المعارف العليا	٣٣
* اشكالان حول تأثير الدعاء.	٣٤
* السابعة: الآثار البناءة للاعتقاد بالبداء	٣٦
حقيقة البداء في ضوء الكتاب والسنة	٣٧
نصوص علماء الامامية في مجال البداء	٣٨
فذلكة البحث	٤٣
الفصل الثاني — البداء في مجال الاثبات	٤٧

- ٤٩ اخبارات غيبية لم تتحقق في القرآن والحديث
- ٥٥ تبين الحال في هذه الاخبار الغيبية
- ٥٧ أسئلة وأجوبتها
- ٥٧ * السؤال الأول: كيف ننسب البداء الى الله سبحانه وتعالى؟
- ٦٠ * السؤال الثاني: على ماذا يعول النبي (ص) أو الامام في خبره الاول؟
- ٦٢ * السؤال الثالث: كيف يخبر النبي (ص) بصورة القطع مع احتمال البداء؟
- ٦٣ * السؤال الرابع: أليس في إخبار النبي (ص) بشيء مع عدم تحققه في المستقبل وصية التقول بالخلاف؟
- ٦٥ * السؤال الخامس: ماهو الميزان في الامور المحتومة والموقوفة؟
- ٦٦ * السؤال السادس: ماذا يترتب على الأخبار التي يقع فيها البداء من الآثار؟
- ٦٧ * السؤال السابع: كيف يحصل الاطمئنان للناس بخبر مع احتمال البداء فيه؟
- ٦٧ * السؤال الثامن: ما الفرق بين الاخبار التي وقع فيها البداء وخبر الصادق عليه السلام في ابنه اسماعيل؟
- ٧٠ * السؤال التاسع: مامعنى قول الصادق (ع): «كان هذا الأمر في فأخره الله...»؟
- ٧١ * السؤال العاشر: كيف أخبر الامام علي (ع) بمحصول الرخاء مع عدم تحققه؟
- ٧١ خاتمة المطاف